

قطع المجادلة عند تخيير المعاملة

رسالة في أحكام النقود عند تغير قوتها الشرائية أو سحبها من التداول وما يترتب على ذلك من الأحكام الفقهية لجلال الدين السيوطي

تحقيق وتعليق

محمد علي بن حسين الحريري

المملكة العربية السعودية - أبها

المقدمة وملخص البحث

رسالة السيوطي (قطع المجادلة في تغيير المعاملة) مطبوعة ضمن كتاب [الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون] . وقد طبع هذا الكتاب في جزأين بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد عام ١٩٥٩ - المكتبة التجارية الكبرى . وقد أشار معظم الباحثين إلى تلك الرسالة ، ولكنها تحتاج إلى إخراج منفصل لإعطاء بعض التوضيحات حول الظروف المحيطة بالرسالة وشرح بعض غوامضها والنقود المذكورة فيها ، وقد تناولت هذه الرسالة تحقيقاً وتعليقاً بعد أن قدمت لها بترجمة مؤلفها الإمام السيوطي ثم تحدثت عن أهم التطورات الاقتصادية في عصره ، وأعطيت القارئ فكرة موجزة عن النقود المتداولة في العصر المملوكي . ثم أثبت الرسالة المذكورة وعزوت نقول مؤلفها إلى مصادرها لا تهمة له - رحمه الله - وإنما قصدت مساعدة المهتمين في هذا الجانب الفقهي في إعطاء صورة أوضح عن الرسالة المذكورة . وأسأل الله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ويكتب له القبول . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ترجمة الحافظ جلال الدين السيوطي

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال ابن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين . . . الخضيرى (١) السيوطي - نسبة إلى أسوط من صعيد مصر - الشافعي . ولد بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة (٨٤٩هـ) (أكتوبر ١٤٤٥م) (٢) . وأجداد السيوطي أهل رئاسة وعلم ووجاهة فأبوه من فقهاء الشافعية وقد ولي قضاء أسوط ، وقد توفي - رحمه الله - عام (٨٥٥هـ) وابنه - الجلال - لما يبلغ السادسة - خمس سنوات وسبعة أشهر - وقد وصل في حفظ القرآن الكريم إلى سورة التحريم .

نشأ السيوطي يتيماً ، وأسندت وصايته إلى جامعة منهم كمال الدين بن الهمام - الفقيه الحنفي المشهور صاحب كتاب (فتح القدير شرح الهداية) وكان مدرساً للفقهاء في المدرسة الشيعونية كما ذكر ذلك السيوطي في بغية الوعاة ، ولهذا دخل السيوطي ضمن وظيفة الشيعونية (يجري عليه كيثيم جزء من أوقاف المدرسة) . ظهرت على السيوطي مخايل الذكاء والفطنة منذ صغره وهياً الله سبحانه له أسباب النجاح فكان آية في العلم والحفظ والنبوغ - أتم حفظ القرآن وهو في الثامنة ، وكان يحضر مجلس المحدث الحافظ ابن حجر العسقلاني وهو في الثالثة .

أنه يعد - مجتهد المئة التاسعة - وكان سريع الكتابة حاضر البديهة صحيح العقيدة متواضعاً عابداً لا يقبل جوائز الملوك ودرس وأفتى وتخرج به عدد من التلاميذ منهم : ابن طولون الصالحى (٣) ترك العديد من المؤلفات النافعة (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) و (المزهر في اللغة) و (الأشباه والنظائر النحوية) وبلغت مؤلفاته بين كبير وصغير نحو خمس مئة مؤلف .

وظائفه

- أجاز السيوطي بتدريس العربية مستهل عام ٨٦٦ هـ .
- تعرض للفتوى منذ عام ٨٧٢ هـ .
- أجاز بالإفتاء والتدريس عام ٨٧٦ هـ .
- درس وأملى الحديث بجامع ابن طولون عام ٨٧٧ هـ / ١٤٦٧ م .
- ساعده الأمير إينال الأشقر حتى قرره مدرساً للحديث بالشيخونية عام ٨٧٧ هـ / ١٤٦٧ م بعد وفاة الفخر عثمان المقدسي / كما ذكر السخاوي .
- تولى مشيخة التصوف بترية برقوق نائب أهل الشام .
- وبقي السيوطي متولياً هذه الوظائف حتى ناهز الأربعين ثم انقطع عن كل الوظائف ليتفرغ للتأليف محققاً بمشيخة الخانقاه البيبرسية ومتمتعاً بوظيفتها الوافرة منذ تولاهما إلى أن غضب عليه قايتباي آخر سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م بسبب طلوعه إلى الحضرة السلطانية وعلى رأسه الطيلسان مخالفاً التقاليد المرعية ، ولكنه أصر على صحة موقفه وكتب رسالته في فضل الطيلسان .
- توفي قايتباي المحمودي الأشرف الظاهري عام (٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م) وتولى بعده ابنه محمد بن قايتباي الذي غضب على السيوطي بسبب الدس والوشاية من خصومه فلجأ السيوطي إلى الخليفة العباسي (المتوكل على الله عبدالعزيز) ليؤليه قضاء القضاة في مصر والشام ، ولكن القضاة اجتمعوا إلى الخليفة ، ولم يتركوه حتى عدل عن قراره بتولية السيوطي تلك الوظيفة وبقي السيوطي على وظيفته بالبيبرسية حتى ثار عليه الصوفية واغتتم أعداؤه الفرصة ومنهم (طومان باي

وشرع في الإفتاء . علم ابتداء من ربيع الأول ٨٦٤ هـ فأخذ الفقه عن شيخ الشافعية في عصره (سراج الدين البلقيني) ، ولازمه حتى مات فلزم ولده علم الدين البلقيني المتوفى ٨٦٨ هـ فسمع منه الحاوي الصغير وشيء من المنهاج والتنبيه والروضة ، وأخذ الفرائض عن شهاب الدين الشارمساحي ، ولازم الشرف المناوي جد شارح الجامع الصغير وتوفي شيخه هذا (٨٧١ هـ) فقرأ عليه شرح البهجة وبعض تفسير البيضاوي ولازم في العربية والحديث تقي الدين الشمني الحنفي المتوفى (٨٧٢ هـ) ثم لازم الشيخ محي الدين محمد بن سلمان الرومي الحنفي أربع عشرة سنة فقرأ عليه التفسير والأصول العربية والمعاني ، وحضر على سيف الدين الحنفي دروساً في الكشاف والتوضيح وتلخيص المفتاح وشرح العضد وأخذ عن الجلال المحلي ت (٨٦٤ هـ) وعز الدين أحمد بن إبراهيم الكنانى الذي سماه (أبا الفضل) لما عرف محفوظاته ، وأخذ عن البرهان إبراهيم ابن عمر البقاعي الشافعي المتوفى عام ٨٨٥ هـ .

ومحي الدين الكافيجي الحنفي المتوفى ٨٧٩ هـ لازمه أربع عشرة سنة وأخذ عن الشمس المرزباني والشمس الشبرامي - فقرأ عليهم الكافية وشرحها للمصنف ، وبلغ عدد شيوخ السيوطي نحو (١٥١) شيخاً أثبتهم تلميذه الداودي . كما كتب السيوطي معجم شيوخه في ثبوت خاص أسمائه (حاطب ليل وجارف وسيل) .

وانتفع بمكتبة المحمودية - جهة باب زويلة - التي أسسها محمود بن علي الاستادار عام ٧٩٧ هـ وقال عنها ابن حجر في إنباء الغمر - أنها تحوي أنفس الكتب الموجودة في القاهرة . وكانت هذه المكتبة في أمانة الحافظ ابن حجر وتحتوي على أكثر من أربعة آلاف مجلد صنع لها ابن حجر فهرستاً ، وكتب السيوطي فيها رسالته (بذل المجهود في خزانة محمود) نشرها فؤاد السيد في مجلة معهد المخطوطات وكثيراً ما كان علم الدين البلقيني والشرف المناوي يستعيران منها إعارة خاجية . وقد اكتملت للسيوطي أدوات الاجتهاد حتى

التي تعاقب عليها ثلاثة عشر سلطاناً كان آخرهم قانصوه الغوري الذي سقط أمام السلطان سليم الأول ليبدأ العصر العثماني معلناً نهاية العباسيين والمماليك .

لقد كان هذا العصر تاريخياً عصر النبوغ لعدد كبير من العلماء في شتى جوانب المعرفة (ابن حجر العسقلاني ٨٥٣هـ) (ابن عريشاه ٨٥٤هـ) (العيني ٨٥٥هـ) (أبو المحاسن ابن تغري بردي ٨٧٤هـ) (السخاوي ٩٠٢هـ) (ابن إياس ٩١٥هـ) (المقريزي ٨٤٥هـ) .

ويسقوط بغداد أمام الزحف المغولي هاجر العلماء والأدباء إلى مصر والشام ليجدوا سلاطين المماليك قد أقاموا الخوانق والرباطات ووقفوا عليها المال والضياح ، ومن ذلك خانقاه شيخون الناصري الذي ترك مدرسة للفقه الأربعة لها أوقاف ضخمة بعد وفاته عام ٧٥٨هـ .

وغصت المدارس بخزائن الكتب التي تحوي نفائس المصنفات في عصر برزت فيه المجاميع الموسوعية (النويري ٧٣٢ - ابن فضل الله العمري ٧٤٨هـ - القلقشندي ٨٢١هـ) وهكذا توفر للسيوطي حياة محفوفة بالموسوعات والمكتبات الضخمة إضافة إلى إرث أسرة علمية فوالده من فقهاء الشافعية وقد ولي قضاء أسيوط .

عاصر السيوطي من المماليك الجراكسة ثلاثة عشر سلطاناً وهم :

- الظاهر جقمق ٨٤٢ - ٨٥٧هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م .
- المنصور عثمان ٨٥٧هـ / ١٤٥٣ م .
- الأشرف إينال ٨٥٧ - ٨٦٥هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦١ م .
- المؤيد أحمد ٨٦٥هـ / ١٤٦١ م .
- الظاهر خشقدم ٨٦٥ - ٨٧٢هـ / ١٤٦١ - ١٤٦٧ م .
- الظاهر ألباي ٨٧٢هـ / ١٤٦٧ م .
- الظاهر تمرغا ٨٧٢ - ٨٧٣هـ / ١٤٦٧ - ١٤٦٨ م .
- الأشرف قايتباي ٨٧٣ - ٩٠١هـ / ١٤٦٨ - ١٤٩٦ م .
- الناصر محمد بن قايتباي ٩٠١ - ٩٠٤هـ / ١٤٩٦ - ١٤٩٨ م .
- الظاهر قانصوه ٩٠٤ - ٩٠٥هـ / ١٤٩٨ - ١٥٠٠ م .
- الأشرف جانبلاط ٩٠٥ - ٩٠٦هـ / ١٥٠٠ - ١٥٠١ م .

الدوادار) فحوكم السيوطي وعزل واعتكف بمنزله في جزيرة الروضة - روضة المقياس - .

مرض السيوطي بورم شديد في ذراعه الأيسر ، واستمر مرضه سبعة أيام حتى وافته المنية - رحمه الله - في سحر ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى عام ٩١١هـ / أكتوبر ١٥٠٦م وقد أتم من العمر إحدى وستين وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً ، وصلى عليه بجامع الأفريقي تحت القلعة - وصلى عليه الغائبية في دمشق بالجامع الأموي يوم الجمعة ٨ رجب ٩١١هـ .

ترك السيوطي - رحمه الله - ثروة كبيرة من المؤلفات تزيد على ست مئة كتاب ما بين الصغير والمتوسط والكبير والمطبوع المتداول منها يبلغ المئة تقريباً في مجال الفقه والحديث والتاريخ واللغة العربية .

أما رسالته هذه (قطع المجادلة) فقد طبعت ضمن مجموعته (الحاوي للفتاوي ٩٥ / ١) وأشار إليها في حسن المحاضرة ٣٤٢ / ١ وذكرها صاحب كشف الظنون (١) وكان أول تأليفه كما قال في ترجمته عام ٨٦٦هـ وعمره سبع عشرة سنة في شرح الاستعاذة والبسملة .

في منتصف القرن السابع الهجري (٦٥٦هـ) سقطت بغداد عاصمة الخلافة العباسية في يد التتار الذين قادهم هولاكو، وقتل المغول آخر خليفة عباسي ولجأ المستنصر بالله إلى مصر، وهناك سارع بيبرس ٦٥٩هـ / ١٢٦١م إلى إعلان خلافته لتستمر الخلافة العباسية في مصر إلى وقت مجيء العثمانيين .

وقامت دولة المماليك البحرية على أنقاض الأيوبيين التي استمرت (٦٤٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م) لتقوم بعدها دولة المماليك الجراكسة - البرجية (٧٨٤ - ٩٢٢هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧م) والدولة المملوكة بجزائها دولة عسكرية متعسفة نشأ رجالها في أطباق القلعة وميادين التربية العسكرية الصارمة .

وفي القاهرة عاصمة الخلافة عاش السيوطي في ظل الحكم المملوكي وعاصر دولة الجراكسة (٧٨٤ - ٩٢٢هـ)

بتوسيع وكالاتهم وتجديدها ، وإنشاء المصارف والمخازن والفنادق وتعيين وكلاء لقناصلهم في الموانئ التجارية ونشطت العمليات المصرفية بعد نقل مراكز التجارة الرئيسية من القسطنطينية إلى مصر والشام ، ونظم ذلك بمعاهدات وتحالفات شهدتها العالم الإسلامي في الفترة بين فتح القسطنطينية وسقوط المماليك ؛ هذا في الوقت الذي صادر العثمانيون الوكالات والمصارف في القسطنطينية التي يملكها تجار البندقية وفلورنسه . واتجه العثمانيون بكل إمكاناتهم إلى الناحية الحربية .

وبالرغم من الحظر البابوي على تجار إيطاليا أن يبيعوا المماليك ما يخدم الصناعة الحربية في أواخر الفترة الصليبية عام ١٢٩١م فقد عادت الكنيسة ورفعت الحظر وشجعت البنادقة وغيرهم على التجارة مع المماليك بعد أن حدث للتجار ما لا يسرهم في القسطنطينية (٨) فشهدت مصر بعثات أوربية لعقد الاتفاقات التجارية ونجحت شركة - جاك كير - في فتح فروع جديدة قاربت (٣٠٠) فرع بين دول غرب أوروبا وشرق البحر المتوسط تعمل بالأنظمة المالية والمصرفية المعروفة .

كما ازدهرت تجارة البندقية مع بيروت ودمشق بفضل الامتيازات الخاصة الممنوحة لهم من المماليك (٨) وكان لبيزة وفلورنسا وجنوة وكالات ومصارف في مدن الساحل الشامي والمصري تطبق نظم تلك المدن نفسها ، ولكن اتساع نشاط البرتغاليين في الهند ضرب تجارة المماليك الشرقية ضربة قاصمة فأصبحت سفن البنادقة ترجع من موانئ الشام ومصر بنصف حمولتها أو فارغة ، وكانت هذه السفن تترك في مستودعاتها في الشرق ما قيمته ٣٠٠,٠٠٠ (دوك) ومثلها من النقد البندقي كحساب جار لها في الجمارك ويبقى خمسة عشر تاجراً بعد الرحيل يتسوقون للمدة التالية . أما بعد سيطرة البرتغال على تجارة الهند تنخفض هذه الأرقام إلى الربع تقريباً مما سبب رحيل البنادقة إلى لشبونة حيث استمالهم ملكها إلى جانبه ، وحاول عمانويل ملك البرتغال احتكار تجارة الشرق كلها لبلاده لتحقيق عدة أغراض منها :

- العادل طومان باي ٩٠٦هـ / ١٥٠١م .
- الأشرف قانصوه الغوري ٩٠٦ - ٩٢٢هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦م .

لقد سيطرت دولة المماليك على التجارة العالمية بين الشرق والغرب وصارت مصر في عهدهم محطة للتجارة العالمية يشهد لذلك تلك الرسائل الكثيرة بين سلاطين المماليك وملوك أوروبا ولا سيما المدن الإيطالية - (البندقية - جنوة) وكانت تجارة التوابل أهم المواد التي تمر عبر مصر إلى أوروبا وقد ازدادت ثروة المماليك زيادة بالغة ولم تتأثر هذه التجارة إلا عندما نجحت الاكتشافات الجغرافية في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي يربط أوروبا بالهند مباشرة دون المرور بمنطقة المتوسط والبحر الأحمر .

لقد كانت التجارة الشرقية شبه احتكار في يد الكارمية - التجار المصريين - حتى نقلها إلى الدولة السلطان الأشرف (برسباي) وبقيت تجارة التوابل خاصة يحتكرها المماليك الجراكسة حتى الفتح العثماني (٩) .
لقد شهد العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي حدثين مهمين كان لهما أكبر الأثر في حركة التجارة العالمية وهما :

١ - فتح القسطنطينية ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م حيث وضعت المعركة نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث .
٢ - اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حيث وصل البرتغاليون بحراً من الهند حول أفريقيا عام ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م .

وكان لهذين الحدثين دور في زعزعة سلطان المماليك على البحر المتوسط فبعد فتح القسطنطينية استمرت الخلافات بين المماليك والعثمانيين مدة طويلة استمرت أكثر من ستين عاماً حتى انتهت باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر والشام والعراق . وكان لسقوط القسطنطينية نتائج مهمة من أبرزها تدفق التجار الأجانب بأعداد ضخمة إلى دولة المماليك فانتعشت تجارتها الخارجية وخفف المماليك ضرائبهم الجمركية ومنح التجار إعفاءات كثيرة في مصر والشام وسمح لهم

والإسكندرية وبعهد الظاهر بيبرس انتقلت الخلافة العباسية رسمياً إلى القاهرة وضرب اسمه على نقود الممالك لمدة قصيرة . وكان الذهب معيار النقد المملوكي يخضع لتغييرات في العيار والوزن والحجم ويحدد السلطان سعر صرفه بحسب رغبته وإصدار النقد لحسابه الخاص . وأصبح الدرهم يدل دلالة مزدوجة على النقد الفضي والنحاسي (١١) . فهناك درهم فضة ودرهم فلوس وحتى نهاية القرن الثامن ظل الذهب والفضة قاعدة النقد المملوكي واحتفظ النقد الفضي بعياره (٣/٢) فضة وكان صرف الدينار الذهبي ما يعادل ٢٠ - ٣٠ درهماً (١٢) وفي بداية القرن التاسع نشطت حركة تهريب الفضة إلى أوروبا وظهرت الدراهم الحموية الرديئة ، وكان غالبها من النحاس وثلثها من الفضة وانقطع ضرب (الدراهم النقرة) التي عرفها عصر الكامل الأيوبي وكثر الغش والزغل في النقد ، وفقدت الفضة من الأسواق وبقي الذهب والفلوس ؛ بل أصبح النحاس قاعدة النقد في بداية القرن التاسع وإن ظهرت بعض الدراهم القليلة - دراهم برقوق ٧٨٩هـ بمصر والنوروزية بدمشق ٨١٥هـ والمؤيدي ٨٥٢هـ ودرهم قايتباي ٨٩٢هـ .

ولكن الفلوس كثرت إلى أن بيعت بالحراج - الزائدة - وأصبحت عرضاً متضخماً ، وهي المسألة التي حملت السيوطي على تأليف رسالته المشهورة - ٨٨١هـ - قطع المجادلة عند تغيير المعاملة . ثم سيطر الذهب الأجنبي المسكوك في البندقية ففي ٣١/١١/١٢٨٤م أي في عهد قلاوون ضربت البندقية عملتها الذهبية - الدوكات - وعرفها الشرق باسم - (بندقي - إفرنتي) كما ضربت فلورنسا - دينارها - فلورين - والمعروف باسم (أفلوري) ولم يكن له رواج البندقي - وأشار المقريري وابن تغري بردي إلى شيوع هذه النقود في مصر منذ بداية القرن التاسع الهجري . لقد ورث الممالك النظام النقدي السائد في الدولة الأيوبية فقد أبطل صلاح الدين الأيوبي نقود مصر بعد

- الضرب على أيدي المسلمين ، والإقلال من ثرواتهم والانتقام منهم سياسياً ودينياً . - نقل السيطرة التجارية من البندقية إلى البرتغال . وقد صرح فاسكو دوغاما لدى عودته من الهند عام ١٥٠٣ أن رحلته موجهة أساساً ضد سلطان مصر - المملوكي (١٣) . وأصبح موقف البرتغال قوياً بعد أن اقتنع بالريح القليل حتى يثبت دعائم تجارته وبسيطرته على ذهب إفريقية ونشره قراصنته في البحر المتوسط والأحمر . أضف إلى ذلك أن تجارة مصر والشام كلها كانت بيد سلاطين الممالك وأصبح - الكارمية - تجار مصر يعملون لحساب قانصوه الغوري والتجارة من السلطان كما يقول ابن خلدون مضرة بالجابة مفسدة للرعايا . ثم حسم الموقف بسيطرة العثمانيون على الشام ومصر عام ١٥١٦ - ١٥١٧م . لقد كانت الفترة بين سقوط القسطنطينية ١٤٥٣م وظهور البرتغاليين في المياه الهندية ١٤٩٨م والتي تبلغ نصف قرن تقريباً هي فترة ازدهار التجارة المملوكية ، ولكن هذا الازدهار خبت جذوته في الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي وبالتحديد إلى أن سقطت مصر بيد الدولة العثمانية ، وعندها ينتهي العصر الذهبي لتجار البحر المتوسط (١٤) .

النقود في عصر المماليك ٦٤٨ - ٩٢٣هـ ١٢٨٠ - ١٨١٧م

يعد عصر المماليك أكثر العصور اضطراباً فقد ساءت أحوال الناس بكثرة مصادرات الحكومة وشراء حاصلات الناس بأبخس الأثمان . وقد ضرب المماليك النقود الذهبية والفضية والفلوس النحاسية ، وقد كثرت الفلوس حتى اشتهر عصر المماليك بعصر النحاس . وتحفظ المتاحف بالدنانير والدراهم التي ضربتها شجرة الدر - أم خليل في مستهل عام ٦٤٨هـ ونقود أيبك - ٦٥٢هـ وابنه نور الدين علي بن أيبك ٦٥٥هـ ثم نقود قطز عام ٦٥٧هـ . ودرهم ودينار الظاهر بيبرس ٦٥٨هـ المتميز بصورة السبع والمضروب في القاهرة

موت الملك العادل نور الدين فأمر في شوال عام ٥٨٣هـ بإبطال النقود المصرية وضرب الدينار ذهباً مصرياً كما ضرب الدراهم الناصرية نسبة إليه وجعلها من الفضة الخالصة والنحاس نصفين (نصف فضة ونصف نحاس) وبقي الدرهم الفضي بهذه الصورة حتى جاء محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب فأبطل الدرهم الناصري ، وأمر في ذي القعدة عام ٦٢٢هـ بضرب دراهم على ثلاثة أثلاث ثلثها فضة وثلثها نحاس . وحافظ المماليك على ذلك حتى جاء الملك الظاهر بيبرس فضرب الدراهم الظاهرية بنسبة ٧٠٪ فضة و ٣٠٪ نحاس ووضع عليها صورة - سبع - رنك الملك الظاهر بيبرس ، ولم تزل الدراهم الظاهرية (بيبرس) والكاملية (الكامل ناصر الدين محمد بن العادل) في مصر والشام حتى فسدت بدخول الدراهم الحموية في عهد برقوق - فتعنت الناس في قبولها وفي عهد برقوق عين - محمود بن علي (أستاداراً) فأكثر من ضرب الفلوس النحاسية وبطل ضرب الدراهم وكثرت الفلوس كثرة هائلة .

وفي رمضان عام ٨١٧هـ قدم الملك المؤيد شيخ دمشق بعد قتل نوروز الحافظي نائب دمشق فوصل مع العسكر شيء من الدراهم البندقية والدراهم النوروزية فتعامل الناس بها ، وحسن موقعها عند الناس لبعدهم بالدرهم . وضرب المؤيد شيخ الدراهم المؤيدية وطرح في سوق التبادل عام ٨١٨هـ .

ونشط الفرنجة في جلب النحاس الأحمر لضربه فلوساً ، ويأخذون بدلاً منها الفضة وبكثرة الفلوس صار النقد المتداول في الأسواق حيث تقدر الأثمان بالدينار والدرهم من الذهب والفضة ولكن التبادل يتم بما يعادلها من الفلوس .

وفي عام ٨٠٠هـ - ابتدئ بضرب الفلوس النحاس وبطل تقدير الأشياء بالميادة (الدراهم المؤيدية) وكثرت الفلوس كثرة فاحشة . وتفاقم الأمر عام ٨٠٦هـ وصار التعامل بها وزناً ، وقد حدثت ثورة شعبية عام ٨١٥هـ اضطرت المماليك لوضع السيف بالعامية الذين رفضوا التعامل بالفلوس بعد مسخ وزنها إلى حد أن الدرهم

صار تسع أعشاره من النحاس (١٣) .
لقد حافظ العصر المملوكي الأول على نسبة ثابتة بين الدرهم والدينار - فالدينار غالباً عشرون درهماً وربما بلغ سعره ٢٥ - ٢٨ درهماً (١٤) .

أما في العصر المملوكي الثاني ولا سيما في عصر فرج برقوق فقد هبطت قيمة الدرهم حتى صار الدينار عام ٨٠٥هـ يعادل ٦٠ - ٦٥ درهماً (١٥) . وفي عام ٨١٥ - ٨٢٦هـ تراوحت قيمة الدينار بين ٢٣٠ - ٢٨٥ درهماً (١٦) . ومنذ عام ٨٥٨ - ٨٦١هـ صار الدينار يعادل ٣٦٠ - ٣٧٠ درهماً وبلغ عام ٨٦٢هـ مقدار ٤٦٠ درهماً ، وهو أقل قيمة انخفض إليها الدرهم في العصر المملوكي (١٧) .

هذا بالنسبة لسعر الصرف وهناك أسباب أخرى أورثت النظام النقدي الاضطراب والخراب منها أن الدينار والدرهم كوحدة حسابية لم يكن الناس أمامهما سواء فالنظام الإقطاعي قضى بالتفرقة بين طوائف المقطعين في قيمة الدينار الذي يحاسبون به فدينار الإقطاع الفلاني قد يقل أو يكثر عن دينار إقطاع آخر (١٨) أضف إلى ذلك نشاط مزيفي النقود من (الزغلية) فقد كثرت العملة المزورة ، وقد أصدر السلطان (إينال) قانوناً جديداً للعملة وضرب على أيدي الزغلية وشنق عشرة منهم على باب زويلة (١٩) وربما مارس بعض السلاطين الغش بتصرفاتهم ، فقد أنقص الغوري وزن العملة وأدخل فيها نسبة أكبر من النحاس . ولاختلاف أوزان العملة بين حين وآخر لجأ المماليك إلى التعامل بها وزناً لا عدداً كما حدث ذلك في الفلوس . وقد احتوى الرطل على عدد من الفلوس يتراوح بين ٢٤ - ٣٦ - ٤٠ فلساً تبعاً لوزن الفلوس زيادة أو نقصاً والعادة أن يكون وزن الفلوس مثلاً (٢٥، ٤ جرام) لكنه لم يكن بهذا الوزن دائماً ؛ بل تناقص وزنه في أواخر عصر المماليك حتى صار كل (١١٨) رطلاً من الفلوس بمبلغ (٥٠٠ درهم) نقرة (٢٠) .

ولكل هذه الأسباب عانى الناس ضائقة مالية واقتصادية تحت وطأة الضرائب المستمرة وكثرة النفقات التي يطلبها الولاة في المواسم والمناسبات فانتشر الغلاء

وقيم الأعمال وصرف بالقاهرة الدينار الذهبي بـ ١٥٠ فلساً بينما صرف في الإسكندرية بـ ٣٠٠ فلس (٢١١) .

لقد احتل (الدرهم النقرة) مكانة الصدارة بعد ندرة الذهب وحافظ النظام النقدي على نسبة حسابية معلومة بين الدينار والدرهم حيث تقدر المدفوعات بالذهب ويتم الدفع الفعلي بالفضة ، وفي نهاية عصر الماليك عز الدينار والدرهم معاً ، وأصبحت الفلوس هي النقد الرئيسي المتداول وهنا يأتي دور - دولار ذلك العصر وهو الدوكات البندقية .

البندقية - الدوكات المشخصة - [دولار العصر المملوكي]

عرفت البندقية نوعين من النقود :

البندقي الفضي - والبندقي الذهبي .

البندقي الفضي : عرف هذا النقد باسم (جرسو - Grosso) وهو النقد الأقدم وقد ضرب في عهد - الدوق - هنري داندولو - (٥٩٠ - ٦٠٢ هـ / ١١٩٣ - ١٢٠٥ م) واختلف المؤرخون في تحديد السنة التي سك فيها هذا النوع من النقود فيذكر (ديل) (٢٢) أنه ضرب عام ٥٩٠ هـ / ١١٩٣ م بينما يرجح محمد باقر الحسيني (٢٣) أن تاريخ ضربه كان عام ٦٠٠ هـ / ١٢٠٣ م .

البندقي الذهبي : وهو ما يسمى - الدوكات - وهو أحدث حيث تم سكه بأمر مجلس شيوخ البندقية في جمادى الثانية عام ٦٨٣ هـ / أكتوبر ١٢٨٤ م في عهد الدوق / جيوفاني داندولو / في فترة حكمه (٦٧٩ - ٦٨٨ هـ / ١٢٨٠ - ١٢٨٩ م) والبندقي الذهبي وهو النقد الرئيسي للبندقية ، وقد حافظ البنادقة على نقاء عياره ومنذ عام (٩٥٠ هـ / ١٥٤٣ م) أطلق عليه اسم - Sequin - ولعلها كلمة - (سنكو - شينكو) التي ذكرها الكرملي في كتابه (٢٤) وعرفها بأنها «كلمة إيطالية الأصل معناها (خمس) وهي نقد مصري كان أصله نحواً من خمس فرنكات فتغير سعره بتغير الزمن» وظل هذا الاسم مستخدماً في مصر حتى قدوم الحملة الفرنسية إليها عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م (٢٥) وقد ضرب البنادقة كميات كبيرة من هذه الدوكات - الذهبية -

وكثرت الأوبئة والطواعين وإذا ثار عامة الناس فالسيف لهم بالمرصاد وكثيراً ما يثورون ويفتكون ببعض المسئولين حتى أن السلطان قايتباي تحاشى الطريق الذي اعتاد أن يسلكه وسط القاهرة سنة ٨٨١ هـ / ١٤٧٦ م فكان يدخل القلعة من بين التراب حتى لا يشكو له الناس بسبب الفلوس الجدد . ويمكننا باختصار تلخيص أنواع المملوكية بالنقود التالية :

أولاً: الدنانير الذهبية حيث إن الدينار الذهبي الإسلامي هو صاحب السيادة وقد وجد لمعظم سلاطين الماليك وحدات نقدية ذهبية تمثل قاعدة النقد في البلاد حتى ولو لم يتم الدفع بها أصلاً ، وقد ضربت هذه الدنانير في القاهرة والإسكندرية وكانت بمثابة غطاء مهم لميزانية الدولة المملوكية .

ثانياً: الوحدات النقدية الفضية ويتم بها تحديد مدفوعات الدولة من الرواتب والمصروفات ، وكان أهمها (الدرهم النقرة) وثلاثاها فضة وثلاثها أو أقل من النحاس وكانت تضرب دراهم صحاح وقرضات مقصوفة وكانت هذه الدراهم أساس ميزان المدفوعات كما يتضح ذلك من الوثائق المملوكية .

ثالثاً: الوحدات النقدية النحاسية وهي عصب نقود المعاملة التي تساعد على مرونة العمليات التجارية في الأسواق في الصفقات الصغيرة الحجم لنفقات البيوت ولأغراض ففي عام (٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م) ضربت فلوس تزن مثقالاً وحدد الدرهم بـ ٢٤ فلساً وفي عهد العادل كتبغا تقرر التعامل بالفلوس وزناً فحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمي فضة ثم انهار سعرها في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، ومازال وزن الفلوس يتناقص حتى تولى (محمود ابن علي الأستادار) في عهد برقوق (٧٨٤ - ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٨٩ م) الذي أغرق الأسواق بالفلوس وأضاف إليها رءوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس ، وأرسل إلى أوربا لاستيراد النحاس حيث وجد العملية تدر أرباحاً طائلة على حساب الناس وكثرت الفلوس حتى صارت النقد الوحيد في التعامل القانوني ، وتنسب إليها المبيعات

بلغ عددها في كل عام مليون قطعة تقريباً . وقد أطلق على هذه النقود البندقية عدة أسماء هي - الدوكات - في أوروبا كما سميت في المشرق العربي - البندقي - الإفرنتي - (الإفرنسي) كما سميت أحياناً (المشخصة) نسبة إلى صور القديسين المنقوشة على أحد وجهيها وصورة - دوق البندقية على الوجه الآخر - كما ذكره - عبدالرحمن فهمي في كتابه (النقود العربية في العصر المملوكي) ص ٨٣ والقلقشندي في صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤١ .

وقد وصلت هذه الدوكات الذهبية البندقية إلى مصر وبقيّة بلاد الشرق العربي عن طريق التجارة مع جمهورية البندقية فيذكر عبدالرحمن فهمي أن هذه الدوكات ظهرت في مصر عام (٧٠٩هـ / ١٣٠٢م) أي بعد ثماني عشرة سنة من سكها ولكن المقرزي يذكر أن تداول هذه النقود يرجع إلى عام (٧٩٠هـ / ١٣٨٨م) .

حيث يذكر أنه زاد تداول الدوكات الذهبية بشكل يفوق سائر العملات الذهبية الأخرى عام (٨٠٠هـ / ١٣٩٧م) وتم تداولها في القاهرة والشام والحجاز واليمن وغيرها (٢١) ولا سيما بعد الحرب التي قامت بين جنوة والبندقية (٧٨٠ - ٧٨٣هـ / ١٣٧٨ - ١٣٨١م) .

ومن أهم أسباب انتشار هذه النقود البندقية في مصر وغيرها من دول المشرق العربي دقة سك هذه النقود واستدارتها ووزنها الثابت وعيارها المرتفع . في الوقت الذي كانت النقود الذهبية المملوكية المعاصرة لها تعاني من اضطراب وزنها وانخفاض عيارها حتي رجع التعامل بها إلى الوزن لا العدد بعكس الدوكات البندقية التي استمر التعامل بها على أساس العدد كما ذكر القلقشندي .

لقد صارت هذه الدوكات هي النقود المطلوبة في التجارة الدولية عامة وفي تجارة العالم الإسلامي بشكل خاص مما أدى إلى تسرب كميات من ذهب المشرق العربي إلى البندقية لتزويد دور السك فيها بالمعادن اللازمة لضرب الدوكات ، وبذلت الجمهوريات الإيطالية جهوداً كبيراً للحصول على الذهب وبأسعار مرتفعة لتغمر الأسواق بنقودها الذهبية التي تتمتع بالرواج الكبير .

لقد وصلت الدوكات الذهبية إلى مصر مع التجار الغربيين لشراء التوابل عبر الصفقات الرسمية وغير الرسمية ، وكذلك مع الحجاج النصاري إلى فلسطين . ويتفق المؤرخون أن وزن الدوكات بشكل متوسط ٣,٥٠ جرام . وقال القلقشندي أن الدوكة الواحدة تعادل ١٩,٥ قيراط بالمصري (٢٧) . كانت البندقية منذ (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) وحتى (القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي) أعظم دول البحر المتوسط غنى وثراء بسبب الازدهار التجاري ، حيث عقدت الصفقات التجارية مع مصر ودول المشرق وكان لها قنصل الإسكندرية يرعى مصالحها كما كانت لها جالية في بالإسكندرية تمتعت بالكثير من الامتيازات (٢٨) مما دفعها للحفاظ على علاقاتها الطيبة مع هذه المدينة .

فقد عقد البنادقة مع الملك العادل الأيوبي اتفاقية تحوي عدداً من الامتيازات المهمة في الأسواق المصرية (٢٩) وهذا ما دفع الدوق (هنري داندولو) إلى تحويل الحملة الصليبية الرابعة عن مصر إلى القسطنطينية عام (٦٠١هـ / ١٢٠٤م) وطلب مجلس شيوخ البندقية من البابا عام (٧٣٩هـ / ١٣٣٧م) وعام (٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) السماح للبنادقة بالتجارة مع المسلمين ووافق البابا على تلك العلاقات التجارية التي استمرت على أحسن حال إلى حين اكتشاف رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨م وتحويل التجارة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .

ولا شك أن الثقة التي يتمتع بها النقد البندقي الذهبي كانت سبباً في فقدان الثقة بالنقد المملوكي مما سبب إزعاجاً لسلطين المماليك الذين اعتبروا تداول الدوكات الذهبية البندقية هجوماً على الدينار المملوكية .

حاول السلطان الناصر فرج بن برقوق سحب الدوكات من التداول وضرب نقوداً إسلامية مملوكية تحل محلها فقام بمحاولتين أولاً عام (٨٠٣هـ / ١٤٠٠م) حيث أمر وزيره بلبغا السالمي بضرب الدينار السالمي (٣٠) ، واستمر تداول هذا الدينار ثماني سنوات تقريباً ، ولكنه فشل في أن يحل محل الدوكة البندقية لأنه - السالمي - كان يقدر في

ولم ينفع هذا العلاج في جلب الذهب إلا لمدة قصيرة فعادت الأسواق والمبادلات إلى المفاضلة وخاصة في التجارة الخارجية فكان قانصوه الغوري يبادل التوابل بالنحاس مع البنادقة لينشط ضرب الفلوس النحاسية بعدة أشكال حتى خسر الناس قسمًا كبير من ثرواتهم (٣٢).

وهناك نوع من العملة استخدمها المماليك تسمى - **القراطيس** - ويساوي القراطيس منها - ٦ فلوس - وكان هذا سائراً في دمشق حتى أبطلها الناصر محمد عام ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م حين ضرب فلوسه الجدد في مصر وجعل التعامل بها في دمشق - ومصطلح **الفلوس الجدد** ترجع أولاً إلى السلطان حسن الذي ضرب هذه الفلوس النحاسية وجعل وزن الفلوس مثقالاً ، وكل فلس منها قيراط ١ / ٢٤ من الدرهم مطبوعة بالسكة السلطانية عام ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م وهناك فلوس جدد ضربها جمال الدين محمود الاستادار في عهد السلطان فرج كما ضرب قايتباي فلوساً جديدة عام ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م (٣٣).

ويبدو أن الفارق بين الجدد والعق هو الضرب على السكة السلطانية فما لم يضربه السلطان بسكته يعدّ عتيقاً ولو كان من عهد من سبقه .

أما الدراهم فوجد منها أربعة أنواع : أجودها وأعلاها قيمة ما عرف باسم **النقرة** ، ويتكون من فضة ونحاس ووزنه ١٦ قيراطاً أي ينقص عن المثقال ، وقدر كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم وزناً وقيمة هذا الدرهم ٢٤ فلساً ، وتطبع بدور الضرب بالسكة السلطانية ، ويكون فيها دراهم صحاح وقراضات مكسرة ، وقدر وزن الدرهم النقرة بست عشرة حبة خروب ، فتكون معا خروبتين ثم درهم ، والخروبة ثلاث حبات من حب البر المعتدل (٣٤).

الأسود والبندقي

والنوع الثاني من الدراهم ما عرف باسم «الدراهم السود» ويقدر الواحد منها بثلاث دراهم نقرة وهو قليل الاستعمال ، ورجح أن نعتها بالسود جاء لتغير لونها لطول الزمن ولذا ميزت الدراهم الجديدة أو البيض ، وكذلك النقرة ما ضربه السلاطين في العهود المختلفة ، على أن

الأسواق بأقل من قيمته ، ولم يتمكن من مزاحمة الدوكة البندقية ذات السمعة الدولية ، وربما كان نقص الذهب المعد لسكه سبباً في فشله وأعيدت هذه المحاولة عام (٨١١هـ / ١٤٠٨م) عندما ضرب الناصري ، ولكن المحاولة فشلت أيضاً وانحطت قيمة الناصري عن قيمة الدوكة البندقية (٣٥).

استطاع الأشرف (برسبائي) عام (٨٢٩هـ / ١٤٢٦م) أن يضرب الدينار الأشرفي وسمح للتجار بتداول الدوكات والأشرفي على قدم المساواة بالرغم من ارتفاع نسبة الذهب في الدوكة مما جعل الأشرفي يباع في الأسواق بأكثر من قيمته ، وتمكن برسبائي من إقناع البنادقة بضرب نقودهم عنده في مصر ليقبل من ضرب الصور على العملة ثم أصدر أمره في صفر (٨٢٩هـ / ١٤٢٦م) بإبطال التعامل بالنقود الذهبية التي تحمل صور الكفار وجمعها وصهرها وضربها دنانير أشرفية تحمل وزن الدوكات نفسها ٣,٤٥ جرام .

والجدير بالذكر أن وزن الدينار السلمي والناصري والأشرفي يعادل وزن الدوكة البندقية تقريباً - ٣,٤٥ جرام . لقد كان من أهم عوامل نجاح الأشرفي في تحدي الدوكات البندقية تلك الغنائم التي غنمها برسبائي من حملته إلى قبرص عام ٨٢٩هـ / ١٤٢٦م ومنها الفدية التي دفعت له مقابل عتق أسر الملك جيمس الأول ملك قبرص وبلغت حوالي (٢٠٠) مئتي ألف دوكة ذهبية (٣٦) وهي التي ساعدته على ضرب ديناره الأشرفي ومنذ سنة ٨٢٩هـ أصبحت السيادة للدينار الإسلامي على النقود الذهبية البندقية ، واستمرت حتى نهاية القرن التاسع للهجرة مع استمرار التعامل بالدوكات حتى العصر العثماني .

وسار جقمق (٨٤٢ - ٨٥٦هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٢م) على سياسة الأشرف برسبائي ولكن احتكار السلاطين لتجارة الفلفل والبهارات قلل من تدفق الذهب إلى الأسواق فارتفع سعره وهبط سعر الفضة مما اضطر المماليك الجراكسة إلى عقد اتفاقية مع البندقية عام ١٣٤٥هـ تخفف من ضريبة الجمارك على الذهب المستورد لدور السك إلى ٢٪ بدلاً من ١٠٪ .

والإفلوري) وأعاد سكها ذهباً مع النقص في العيار مما ألحق الخسائر الفادحة بالتجار الأجانب والوطنيين ، ولا يقبل اعتذار القلقشندي أن النقص لتغطية كلفة ضربها (٣٨) فقد استمر النقص في العيار إلى نهاية الدولة المملوكية كما احتفظ الدينار الذهبي - باسمه المشهور - الأشرفي - حتى الفتح العثماني .

وقد نشطت عملية تزييف النقود - الزغلية - مما حمل جقمق على جمع النقود من عصر المؤيد شيخ إلى عصر جقمق وإعادة سكها عام ٨٦٢هـ / ١٤٥٨م ومع أن هذه العملية كشفت المزيفين ، ولكن الناس اشتكوا من سوء العملة وانخفاض عيارها ولا سيما الفضة (٣٩) .

وفي عهد الأشرف - إينال - عام ١٤٥٣م ثبت سعر الأشرفي على ٣٣٥ درهماً في الصرف و ٣٤٠ درهماً في المعاملة . والمنصوري الذي ضربه جقمق يعادل ٢٩٥ درهماً في الصرف ، و ٣٠٠ درهم في المعاملة (٤٠) وفي عهد السلطان قايتباي (٨٧٣ - ٩٠١هـ / ١٤٦٨ - ١٤٩٦م) نودي بثبيت سعر الذهب والفضة وضرب السلطان فضة جديدة وجعل سعر الدينار الذهب بثلاث مئة (من الفلوس) .

وضرب الدرهم الفضة - وكل درهم نصفان - وصرف الدينار الأشرفي بـ ٢٥ نصفاً - جيدة من خالص الفضة وأبطل سائر المعاملات من الفضة المغشوشة التي كان قد وصل الدينار منها إلى ٤٦٠ درهماً فخسر الناس من هذا ثلث أموالهم (٤١) .

وكان ناظر الخاص (مدير مالية السلطان) على عهد قايتباي قد ضرب فلوساً جديدة ، وقصد أن يخرجها بأعلى من الفلوس العتيقة فثار العامة واستقر الرأي على أن تكون الفلوس العتيقة والجديدة بالميزان - وكل رطل منها بستة وثلاثين درهماً (٤٢) .

أما الدراهم الفضية فالمفروض أن ثلثيها فضة والثلث نحاس ، ولكن نسبة النحاس زادت حتى لا يميز أحد بين دراهم الفضة والدراهم الفلوس .

بل وصل الأمر بالسلطان الغوري أن يفاض البنادقة ليدفعوا ثمن التوابل الشريفة نحاساً لشدة حاجته إلى العملة أثناء اشتداد الأزمة النقدية ووضوح الخطر العثماني (٤٣) .

الدراهم الجديدة تقل عن الدرهم النقرة ، فمثلاً قدر الدرهم المؤيدي بثلاثة أرباع درهم النقرة ، وعرفت الدراهم السود كذلك باسم «البغلية» نسبة إلى رجل يهودي كان يضربها في فارس يسمى «بغل» وهي على أية حال دراهم أجنبية ومن الدراهم الأجنبية الدرهم «البندقي» جاء عن طريق التبادل التجاري مع البندقية وأحضر منه السلطان المؤيد شيخ ورجاله كمية كبيرة في عودته من الشام ٨١٧هـ / ١٤١٤م وهذه هي العملة الفضية (٤٤) .

أما الدنانير الذهبية فالعادة أن يكون وزنها مثقالاً ٤,٢٥ جرام لكن وجد في سلاطين المماليك من ضرب دنانير تقل عن المثقال أو تزيد ، فقد ضرب فرج بن برقوق دنانير وزنها (٢,٥ مثقال ، ١,٥ مثقال ، ١,٢٥ مثقال) وتبعاً لاختلاف الأوزان ونسبة ما فيها من المعادن غير الذهب اختلفت قيم الدينار من الدراهم التي يقدر بها فدينار بيبرس بـ ٢٨ درهماً ودينار الناصر بـ ٢٥ درهماً . . . وهكذا وظهر في عصر المماليك مصطلح (الدينار الجيشي) وهو مسمى حسابي لا وجود له حقيقة ، وإنما هو اصطلاح تعارفه ديوان الجيش والإقطاعات فهي دنانير عادية وإن اختلفت أسعارها من الدراهم باختلاف جنسية المقطع ووضعها في المدرج الإقطاعي ، والعادة أن يكون سعر هذا الدينار ١٣,٥ - من دراهم النقرة و ٤٠ درهماً من الدراهم السود ومن المقطعين من حوسب بالدينار كاملاً ومنهم من حوسب بنصف الدينار ، وقدر سعر دينار أجناد الحلقة والمماليك السلطانية بعشرة دراهم .

ومن أسماء الدنانير المتداولة الأشرفية وهي أشهرها وأجودها ومنه - البرسيهي - نسبة إلى (بارسباي) ومن القايتباي والغوري والعثماني (٤٥) .

لقد تعرضت العملة الذهبية في العصر المملوكي للتلاعب في عيارها وتغيير وزنها وتعديل حجمها مما أفقدها ثقة المتعاملين ، ومنذ عصر (برسباي) الذي احتكر المتاجر الداخلية والتوابل الشريفة ، بدأ الاضطراب عندما أنقص معدل العملة بأنواعها الثلاثة (ذهب - فضة - نحاس) مع الاحتفاظ بقيمتها الاسمية كما جمع العملات الأجنبية من السوق (البندقي

قطع المجادلة عند تغيير المعاملة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد :
فقد كثر السؤال عما وقع في هذه الأزمان (١١) وهو اختلاف
الخصوم بعد المناذاة على الفلوس (١٢) كل رطل (١٣) بثلاثين
درهماً بعد أن كانت ستة وثلاثين درهماً وهل يطالب من
عليه الدين بقيمته يوم اللزوم أو يوم المطالبة ؟ (١٤) .
وهل يأخذ من الفلوس الجدد المتعامل بها عدداً
بالوزن أو بالعدد ؟

فرايت أن أنظر في ذلك وفي جميع فروعه تخريجاً (١٥)
على القواعد الفقهية ، وكذا لو نودي على الذهب أو
الفضة ، وقد وقع في سنة إحدى وعشرين وثمانمائة
عكس ما نحن فيه وهو عزة الفلوس وغلوها - أي غلاء
قيمتها - بعد كثرتها ورخصها .

أفتوس البلقيني في هذه القضية

وتكلم في ذلك قاضي القضاة (١٦) جلال الدين
البلقيني كلاماً مختصراً فنسوقه ثم نتكلم بما وعدنا به .
نقلت من خط شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام
علم الدين البلقيني - رحمه الله - قال في فوائد الأخ شيخ
الإسلام جلال الدين وتحريره ما قال اتفق في سنة إحدى
وعشرين وثمانمائة عزة الفلوس بمصر وعلى كل الناس ديون
في مصر من الفلوس ، وكان سعر الفضة قبل عزة الفلوس
كل درهم بثمانية دراهم من الفلوس ثم صار بتسعة .
وكان الدينار الافلوري (١٧) بمائتين وستين درهماً من الفلوس
والهرجة (١٨) بمائتين وثمانين والناصري (١٩) بمائتين وعشرة .

وكان القنطار المصري ستمائة درهم فعزت الفلوس ونودي
على الدرهم بسبعة دراهم وعلى الدينار بناقص خمسين (٢٠) .
فوقع السؤال عمن لم يجد فلوساً وقد طلب منه
صاحب دينه الفلوس فلم يجدها فقال أعطني عوضاً عنها
ذهبا أو فضة بسعر يوم المطالبة ما الذي يجب عليه ؟ (٢١) .

القياس على ابل الدية

وظهر لي في ذلك أن هذه المسألة قريبة الشبه من
مسألة ابل الدية والمنقول في ابل الدية (٢٢) أنها إذا فقدت

فإنه يجب قيمتها بالغة ما بلغت على الجديد (٢٣) .

قال الرافي (٢٤) فتقوم الإبل بغالب نقد البلد وتراعى
صفتها في التغليب فإن غلب نقدان البلد تخير الجاني .
وتقوم الإبل التي لو كانت موجودة وجب تسليمها
فإن كانت له إبل معيبة وجبت قيمة الصحاح من ذلك
الصنف وإن لم يكن هناك إبل فيقوم من صنف أقرب
البلاد إليهم (٢٥) . وحكى صاحب التهذيب (٢٦) وجهين في
أنه هل تعتبر قيمة مواضع الوجود أو قيمة بلد الإعواز لو
كانت الإبل موجودة فيها ؟ والأشبه الثاني . ووقع في
لفظ الشافعي أنه يعتبر قيمة يوم الوجوب والمراد على ما
يفهمه كلام الأصحاب يوم وجوب التسليم .

ألا تراهم قالوا أن الدية المؤجلة على العاقلة تقوم
كل نجم منها عند محله ، وقال الروياني (٢٧) إن وجبت
الدية والإبل مفقودة فتعتبر قيمتها يوم الوجود .

أما إذا وجبت وهي موجودة فلم يتفق الأداء حتى
أعوزت تجب قيمة يوم الإعواز ؛ لأن الحق حينئذ تحول
إلى القيمة . انتهى (٢٨) .

قال : فهذه تناظر مسألتنا لأنه وجب عليه متقوم
معلوم الوزن وهو قنطار من الفلوس مثلاً فلم يجده (٢٩) .
فإن جرينا على ظاهر النص الذي نقله الرافي فلا
يلزمه الحاكم إلا بقيمة يوم الإقرار فينظر في سعر الذهب
والفضة يوم الإقرار ويحكم عليه القاضي بذلك .

وإن قلنا بما قاله الروياني فتجب قيمتها يوم
الإعواز فإن الأقارير كانت قبل العزة انتهى ما أجاب
به ابن البلقيني (٣٠) .

واعلم أنه نحا في جوابه إلى اعتبار قيمة الفلوس
وذلك لأنها عدمت أو عزت فلم تحصل إلا بزيادة والمثلث
إذا عدم أو عز فلم يحصل إلا بزيادة لم يجب تحصيله
كما صححه النووي في الغصب بل يرجع إلى قيمته (٣١) .

وإنما نبهت على هذا لئلا يظن أن الفلوس من
المتقومات ، وإنما هي من المثليات في الأصح والذهب
والفضة المضروبان مثليان بلا خلاف إلا أن في المغشوش
منهما وجهاً أنه متقوم (٣٢) .

كيف تترتب الفلوس ديناً في الذمة ؟ - (القرض)

إذا تقرر هذا فأقول : تترتب الفلوس في الذمة بأمور ، منها القرض وقد تقرر أن القرض الصحيح يرد فيه المثل مطلقاً فإذا اقترض منه رطل فلوس فالواجب رد رطل من ذلك الجنس سواء زادت قيمته أم نقصت (٧٦) .
أما في صورة الزيادة فلأن القرض كالسلم وسيأتي النقل فيه (٧٧) وأما في صورة النقص فقد قال في الروضة (٧٨) من زوائده : لو أقرضه نقداً فأبطل السلطان المعاملة به فليس له إلا النقد الذي أقرضه نص عليه الشافعي - رضي الله عنه - فإذا كان هذا مع إبطاله فمع نقص قيمته من باب أولى .

ومن صورة الزيادة أن تكون المعاملة بالوزن ثم ينادى عليها بالعدد ويكون العدد أقل وزناً . وقولي فالواجب (٧٩) إشارة إلى ما يحصل الإيجاب عليه من الجانبين هذا على دفعه وهذا على قبوله وبه يحكم الحاكم أما لو تراضيا على زيادة أو نقص فلا إشكال ؛ فإن رد أكثر من قدر القرض جائز بل مندوب وأخذ أقل منه إبراء من الباقي (٨٠) .

وقولي من ذلك الجنس احتراز من غيره كأن أخذ بدله عروضاً أو نقداً ذهباً أو فضة وهذا مرجعه إلى التراضي أيضاً فإنه استبدال وهو من أنواع البيع ولا يجبر فيه واحد منهما فإن أراد أخذ بدله فلوساً من الجدد المتعامل بها عدداً فهل هو من جنسه لكون الكل نحاساً أو لا لاختصاصه بوصف زائد وزيادة قيمة ؟ محل نظر والظاهر الأول لكن لا إيجاب فيها أيضاً لاختصاصها بما ذكر فإن تراضيا على قدر فذاك وإلا فلا يجبر المدين على دفع رطل منها ؛ لأنه أزيد قيمة ولا يجبر الدائن على أخذ قدر حقه منها عدداً لأنه أنقص وزناً (٨١) .

فإن عدمت الفلوس العتق فلم توجد أصلاً رجع إلى قدر قيمتها من الذهب والفضة ، ويعتبر ذلك يوم المطالبة فيأخذ الآن لو قدر انعدامها في كل عشرة أرتال دينار ولو اقترض منه فلوساً عدداً كسنة وثلاثين ثم أبطل السلطان المعاملة بها عدداً وجعلها وزناً كل رطل بستة وثلاثين كما وقع في بعض السنين فإن كان الذي قبضه معلوم القدر بالوزن رجع بقدره وزناً ، ولا تعتبر زيادة قيمته ولا نقصها (٨٢) .

وإن لم يكن وزنه معلوماً فهو قرض فاسد لأن شرط القرض أن يكون المقرض معلوم القدر بالوزن أو الكيل وقرض المجهول فاسد والعدد لا يعتبر به .
والمقبوض بالقرض الفاسد يضمن بالمثل أو بالقيمة وهنا تعذر الرجوع إلى المثل للجهل بقدره فيرجع إلى القيمة ، وهل يعتبر قيمة ما أخذه يوم القبض أو يوم الصرف ؟
الظاهر الأول فقد أخذ ما قيمته يوم قبضه ستة وثلاثين فيرد ما قيمته الآن كذلك وهو رطل أو مثله من الفضة أو الذهب .

فإن وقع مثل ذلك في الفضة (٨٣) فإن اقترض منه أنصافاً (٨٤) بالوزن ثم نودي عليها بأنقص أو بأزيد أو بالعدد أو اقترض عدداً ثم نودي عليه بالوزن فلا يخفى قياسه على ما ذكرنا (٨٥) .

السلم

(فصل) ومنها السلم والأصح جوازه في الدراهم والدنانير والفلوس بشرطه (٨٦) ومعلوم أنه لا يتصور فيه قسم العدد لاشتراط الوزن فيه فإذا حل الأجل لزمه القدر الذي أسلم فيه وزناً سواء زادت قيمته عما كان وقت (تسليمه) السلم أم نقصت ويجب تحصيله بالغاً ثمنه ما بلغ ؛ فإن عدم فليس إلا الفسخ والرجوع برأس المال أو الصبر إلى الوجود ولا يجوز الاستبدال عنه (٨٧) فإن كان رأس المال فلوساً وهي باقية بعينها أخذها ، وإن تلفت رجع إلى مثلها وزناً .

الثانية : أن يبيع بألف فلوساً أو فضة أو ذهباً ثم يتغير السعر فظاهر عبارة الروضة المذكورة أن له ما يسمى ألفاً عند البيع ولا عبرة بما طرأ ويحتمل أن له ما يسمى ألفاً عند المطالبة ، وتكون عبارة الروضة محمولة على الجنس لا على القدر وهذا الاحتمال وإن كان أوجه من حيث المعنى إلا أنه لا يتأتى في صورة الإبطال إذ لا قيمة حينئذ إلا عند العقد لا عند المطالبة ويرده أيضاً التشبيه بمسألة الحنطة إذا رخصت (٨٨) .

الثالثة : أن يبيعه بعدد من الفضة أو من الفلوس كعشرة أنصاف أو مائة فلس في الذمة وهي مجهولة الوزن فهذا البيع فاسد والمقبوض به يرجع بقيمته فيما

تلفها رجع إلى مثلها وزناً ، وكذا لو كانت ثمنًا وتلفت ثم رد المبيع بعيب أو غيره ، وكذا لو التقت وجاء المالك بعد التملك والتلف فالرجوع في الكل إلى المثل وزنا ولا يعتبر ما طرأ من زيادة السعر أو نقصه ، وكذا لو بيعت ثم حصل تحالف وفسخ وهي تالفة فيما صححه صاحب المطلب لكن الذي أطلقه الشيخان وجوب القيمة فيه وعلى هذا تعتبر قيمتها يوم التلف (٨١) .

العارية

ومنها لو استعيرت فإن الأصح جواز إعاره الدراهم والدنانير للتزين ، والذي أطلقه الشيخان في تلف العارية الرجوع بالقيمة ويعتبر يوم التلف .

وصحح السبكي (٨٢) الرجوع بالمثل في المثلي والمعتمد إطلاق الشيخين ، ومنها لو أخذت على جهة السوم (٨٣) فتلفت وفيها القيمة ، ويعتبر يوم القبض فيما صححه الإمام ويوم التلف فيما صححه غيره .

ومنها لو أخذت على جهة الزكاة المعجلة (٨٤) واقتضى الحال الرجوع وهي تالفة رجع بمثلها وزنا وكذا لو جعلت صداقًا ثم تشطر (٨٥) وهي تالفة رجع بنصف مثلها وزنا ومنها لو أداها الضامن عن المضمون حيث له الرجوع وحكمه حكم القرض .

فصل في حكم ذلك في الأوقاف

إذا شرط الواقف لأرباب الوظائف معلومًا من أحد الأصناف الثلاثة (٨٦) ثم تغير سعرها عما كان حالة الوقف فله حالان .

الأول : أن يعلق ذلك بالوزن بأن يشترط مثقالاً من الذهب أو عشرة دراهم من الفضة أو رطلاً من الفلوس فالمستحق الوزن الذي شرطه زاد سعره أم نقص .

الثاني : أن يعلقه بغيره كثلثمائة مثلاً ويكون هذا القدر قيمة الدينار يومئذ أو قيمة اثني عشر درهماً ونصفاً أو قيمة عشرة أرتال من الفلوس فالعبرة بما قيمته ذلك . فلو زاد سعر الدينار فصار بأربعمائة فله في الحال الأول دينار وفي الثاني ثلاثة أرباع دينار ولو نقص فصار بمائتين فله في الحال الأول دينار وفي الثاني دينار ونصف . وكذا

أطلقه الشيخان (٨٧) بما بيع به ، وليس من غرضنا ، وأن قلنا يرجع في المثلي منه بالمثل كما صححه الأسنوي (٨٨) فكان المبيع فلوساً فالحكم فيه كالمغصوب وسيأتي .

البيع بثمان مؤجل

(فصل) ومنها ثمن ما بيع به في الذمة قال في الروضة وأصلها : لو باع بنقد معين أو مطلق وحملناه على نقد البلد فأبطل السلطان ذلك النقد لم يكن للبائع إلا ذلك النقد كما لو أسلم في حنطة فرخصت فليس له غيرها . وفيه وجه شاذ ضعيف أنه مخير إن شاء أجاز العقد بذلك النقد وإن شاء فسخه كما لو تعيب قبل القبض . انتهى (٨٩) فأقول هنا صور . أحدها أن يبيع برطل فهذا ليس له إلا رطل زاد سعره أم نقص سواء كان عند البيع وزناً فجعل عدداً أم عكسه ، وكذا لو باع بأوقية فضة أو عشرة أنصاف - وهي خمسة دراهم أو دنانير ذهب - ثم تغير السعر فليس له إلا الوزن الذي سمى (٩٠) .

الأجرة - الصداق - بدل الغصب

المقبوض ببيع فاسد

(فصل) ومنها الأجرة وفيها الصور الثلاثة المذكورة في البيع والرجوع في الثالثة إلى أجرة المثل (٩١) .

(فصل) - ومنها الصداق وفيه الصور المذكورة أيضاً والرجوع في الثالثة إلى مهر المثل (٩٢) .

(فصل) - ومنها بدل الغصب بأن غصب فلوساً أو فضة أو ذهباً ثم تغير سعرها فإن تغير إلى نقص لزمه رد مثل يساوي المغصوب في القيمة في أعلى أحواله من الغصب إلى التلف .

أو إلى زيادة لزمه رد المثل وزناً والزيادة للمالك فإن كان المغصوب عددياً فالقول قول المغاصب في قدر وزنه لأنه غارم (٩٣) .

(فصل) - ومنها المقبوض بالبيع الفاسد وحكمه حكم الغصب وهو اعتبار أكثر القيمة من يوم القبض إلى يوم التلف .

الإتلاف

(فصل) - ومنها الإتلاف بلا غصب ويرجع فيه إلى المثل وزناً من غير اعتبار نقص ولا زيادة ، وكذا لو بيعت الفلوس أو الفضة أو الذهب ثم حصل تقابل بعد

لو زادت قيمة دراهم الفضة أو نقصت أو قيمة أرطال الفلوس فالمستحق ما يساوي ثلاثمائة في الحال الثاني وما هو الوزن المقرر في الحال الأول (١٢) .

(فصل) - إذا تحصل ربع الوقف عند الناظر أو المباشر أو الجابي فنودي عليه برخص نظر فإن حصل منه تقصير في صرفه بأن شرط الواقف الصرف في كل شهر فحصل الربيع في الشهر الثاني وآخر الصرف يوماً واحداً مع حضور المستحقين في البلد عصي وأثم ولزمه ضمان ما نقص بالمناداة في ماله لأنه كالعاصب بوضع يده عليه وحبسه عن المستحقين (١٣) .

وإن نودي عليه والحالة هذه بزيادة كانت للوقف كما هو واضح ، وإن لم يحصل منه تقصير بأن كان شرط الواقف الصرف في كل سنة مثلاً فحصل الربيع قبل تمام السنة أو حصل عند الوقت الذي شرط الصرف عنده بعض الربيع وهو يسير جداً بحيث لا يمكن قسمته وآخر ليجتمع ما يمكن قسمته فهذا لا تقصير فيه والنقص الحاصل يكون من ضمان الوقف ولا يدخل على المستحقين منها شيء كما لو رخصت أجرة عقار الوقف فإنه على الوقف ولا ينقص بسببها شيء من معالم المستحقين ، ولو نودي عليه والحالة هذه بزيادة كانت للوقف ثم عند الصرف إلى المستحقين يراعى ما قدمناه في الحاليين المذكورين في الفصل الذي قبل هذا ويعمل بما يقتضيه .

(فصل في الوصية) - إذا أوصى له بأحد الأصناف الثلاثة وتغير سعرها من الوصية إلى الموت فالظاهر أنها على الحاليين المذكورين في الوقف أن علق بالوزن فللموصى له ما ذكر سواء زاد السعر أم نقص كما لو أوصى له بثوب فزادت قيمته أو نقصت ، وإن علق بالقدر استحق القدر المسمى (١٤) .

[نفقة الولد]

(فصل) - ومما وقع السؤال عنه من طلق زوجته وله منها ولد وقدر له القاضي فرضاً كل شهر مائة درهم بمعاملة تاريخه فهل يلزمه ، تغيير السعر ما قدره مائة يوم التقرير أو يوم الدفع وأقول :

إن كان الولد رضيعاً والتقير أجره الرضاع فالحكم ما سبق في الأجرة أنها على ثلاث صور ، وهذه الصورة هي الثانية فظاهر ما في الروضة في مسألة البيع أن عليه ما يسمى مائة عند التقرير وعلى الاحتمال الذي ذكرناه أن عليه ما يسمى مائة يوم المطالبة . وأن كان الولد فطيماً فالمقرر نفقة القريب وأصل الواجب فيها إنما هو الأصناف بقدر الكفاية فإذا رأى الحاكم تقرير عوض عن ذلك من النقود أو الفلوس ثم تغير السعر فهذا الذي قرر ليس بلازم بدليل أنه لو زاد سعر القوت والأدم احتيج إلى زيادة على المقرر فالواجب عليه في هذه الصورة ما يسمى مائة عند المطالبة قطعاً ولا يطرقه احتمال أصلاً (١٥) .

(فصل) - ودين المكاتبه يأتي فيه ما في البيع (١٦) ودين المخارجه ليس بلازم والمدار فيه على قدرة العبد .

(فصل) - وقع السؤال عن طباخ الشيخونية (١٧) يأخذ أنصباء المستحقين من الطعام والخبز فيبيعها ثم يدفع لهم في آخر الشهر قدر معلوماً أقل مما باع وأقول : إن كان أخذه لها على جهة الشراء من أربابها فهذا اشتراء فاسد لأنه شراء ما لم يوجد بعد فحكمه في البيع والقبض حكم المبيع الفاسد فيضمنه بقيمته من النقود . وإن كان على جهة أنه وكيل عن أربابها في البيع فهو وكيل بجعل فبيعه وقبضه صحيح ثم أن جعل ثمن نصيب كل واحد على حدة ، ولم يخلطه بغيره ولا تصرف فيه دفعه إليه برمته وله منه القدر الذي شرط له كالثلث مثلاً ، وإن تصرف فيه فهو متعدي بالتصرف فالقدر الذي تصرف فيه يضمنه بمثله والباقي يدفعه بعينه وإن خلطه ضمنه أيضاً بمثله (١٨) .

(فرع) - من فتاوى ابن الصلاح (١٩) سئل عن رجل تزوج امرأة على مبلغ من الفلوس في الذمة فأنعدم النحاس فهل يرجع إلى قيمة الفلوس بقيمة البلد الذي عقدوا النكاح فيه أم بقيمة البلد الذي تطالب فيه ؟ فأجاب لا يرجع إلى قيمتها أصلاً كما لا يرجع إلى قيمة المسلم فيه عند تعذره ، وإنما يثبت لها الرجوع إلى مهر المثل بالفسخ أو الانفساخ .

وهذه فوائد نختم بها الكتاب

الأولى - يكره للإمام إبطال المعاملة الجارية بين الناس لما أخرجه أبو داود عن ابن مسعود قال «نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجارية بينهم إلا من بأس» (١٠٠).

الثانية: أخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن كعب قال: «أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه السلام» (١٠١).

الثالثة: قال في شرح المذهب قال الشافعي والأصحاب: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح (من غش ليس منا) ولأن فيه إفساداً للنقود وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد، قال أصحابنا: ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرناه في الإمام ولأن فيه افتئاتاً على الإمام، ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف ضرب الإمام (١٠٢).

الرابعة: قال الأصحاب يكره لغيره الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام ولأنه لا يؤمن فيه الغش والفساد (١٠٣).

الخامسة: قال الأصحاب: من ملك دراهم مغشوشة كره له إمساكها؛ بل يسبكها ويصغيها قال القاضي أبو الطيب (١٠٤) إلا إذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها قال في شرح المذهب: وقد نص الشافعي على كراهة إمساك المغشوشة، واتفق عليه الأصحاب لأنه يغربه ورثته إذا مات وغيرهم في الحياة كذا علله الشافعي وغيره (١٠٥).

السادسة: قال في شرح المذهب: إذا كان الغش في الدراهم مستهلكاً بحيث لو صفت لم يكن له صورة جازت المعاملة بها بالاتفاق، وإن لم يكن مستهلكاً فإن كانت الفضة معلومة لا تختلف صحة المعاملة بها على عينها الحاضرة وفي الذمة بالاتفاق أيضاً.

وإن كانت الفضة التي فيها مجهولة ففيها أربعة أوجه **أصحها** الجواز بعينه وفي الذمة لأن المقصود رواجها ولا يضر اختلاطها بالنحاس، كما لا يجوز بيع المعونات بالاتفاق وإن كانت أفرادها مجهولة المقدار، **والثاني** المنع لأن المقصود الفضة وهي مجهولة كما لا يجوز بيع اللبن المخلوط بالماء بالاتفاق، **والثالث** يصح بأعيانها ولا يصح التزامها في الذمة كما يجوز بيع الحنطة المختلطة بالشعير بعينه ولا يصح السلم فيها ولا قرضها، **والرابع** إن كان الغش فيها غالباً لم يجز وإلا جاز (١٠٦).

[من تاريخ النقود الإسلامية - الدرهم]

السابعة: قال الخطابي (١٠٧) كان أهل المدينة يتعاملون بالدراهم عدداً وقت قدوم رسول الله ﷺ ويدل عليه قول عائشة - رضي الله - عنها في قصة شرائها بريرة: إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة فعلت تريد الدراهم فأرشدهم النبي ﷺ إلى الوزن وجعل المعيار وزن أهل مكة.

وكان الوزن الجاري بينهم في الدرهم ستة دوانيق - وهو درهم الإسلام في جميع البلدان - وكانت الدراهم قبل الإسلام مختلفة الأوزان في البلدان فمنها البغلي وهو ثمانية دوانيق والطبري أربعة دوانيق، وكانوا يستعملونها مناصفة مائة بغلية ومائة طبرية فكان في المائتين منها خمسة دراهم زكاة.

فلما كان زمن بني أمية قالوا إن ضربنا البغلية ظن الناس أنها التي تعتبر للزكاة فيضر الفقراء، وإن ضربنا الطبرية ضر أرباب الأموال فجمعوا الدرهم البغلي والطبري وفعلوهما درهمين كل درهم ستة دوانيق (١٠٨).

وأما الدنانير فكانت تحمل إليهم من بلاد الروم فلما أراد عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير والدراهم سأل عن أوزان الجاهلية فأجمعوا له على أن المثقال اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة بالشامي، وأن كل عشرة من الدراهم سبعة مثاقيل فضربها. انتهى كلام الخطابي (١٠٩).

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية: استقر في الإسلام وزن الدرهم ستة دوانيق كل عشرة سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقرارها على هذا الوزن، فقيل كانت في الفرس ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً ودرهم اثنا عشر ودرهم عشر فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة - وهو اثنان وأربعون قيراطاً - فكان أربعة عشر قيراطاً من قراريث المثقال، وقيل إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأى الدراهم مختلفة منها البغلي ثمانية دوانيق والطبري أربعة دوانيق واليميني دائق واحد فقال انظروا أغلب ما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان البغلي والطبري فجمعها فكانا اثني عشر دائقاً فأخذ نصفها فكان ستة دوانيق فجعله درهم الإسلام (١١٠).

قال: واختلف في أول من ضربها في الإسلام فحكى عن سعيد بن المسيب أن أول من ضربها في الإسلام عبد الملك بن مروان. قال أبو الزناد: أمر عبد الملك بضربها في العراق سنة أربع وسبعين

من الهجرة، وقال المدائني بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين ثم أمر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين .

قال وقيل أول من ضربها مصعب بن الزبير بأمر أخيه عبدالله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الأكاسرة ثم غيرها الحجاج - انتهى كلام الماوردي (١١١) .

أسبب تعريب الدنانير

قال ابن عبدالبر في التمهيد : كانت الدنانير في الجاهلية وأول الإسلام بالشام وعند عرب الحجاز كلها رومية تضرب ببلاد الروم عليها صورة الملك واسم الذي ضربت في أيامه مكتوب بالرومية ووزن كل دينار منها مثقال كمثلنا هذا - وهو وزن درهمين ودانقين ونصف وخمسة أسباع حبة . وكانت الدراهم بالعراق وأرض المشرق كلها كسروية عليها صورة كسرى واسمها فيها مكتوب بالفارسية ووزن كل درهم منها مثقال - فكتب ملك الروم - واسمه - لاوي ابن قرفط - إلى عبدالملك أنه قد أعد له سككاً ليوجه بها إليه فيضرب عليها الدنانير فقال عبدالملك لرسوله : لا حاجة لنا فيها قد عملنا سككاً نقشنا عليها توحيد الله واسم رسوله ﷺ وكان عبدالملك قد جعل للدنانير مثاقيل من زجاج لثلاث تغير أو تحول إلى زيادة أو نقصان ، وكانت قبل ذلك من حجارة وأمر فنودي أن لا يتبايع أحد بعد ثلاثة أيام من ندائه بدينار رومي فضرب الدنانير العربية وبطلبه الرومية (١١٢) .

المقادير الشرعية معلومة

(قال القاضي عياض) : لا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن رسول الله ﷺ وهو يوجب الزكاة في أعداد منها ، ويقع بها المبايعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة قال : وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمن عبدالملك بن مروان وأنه جمعها برأي العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوانيق قول باطل ، وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغاراً وكباراً وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة وميمنة ومغربية فأرأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه وتصييرها وزناً واحداً وأعياناً يستغنى فيها عن الموازين فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم (١١٣) .

وقال الرافي (١١١) : أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن وهو أن الدرهم ستة دوانيق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا الإسلام وقال النووي في شرح المذهب : الصحيح الذي يتعين اعتماده واعتقاده أن الدراهم المطلقة في زمن رسول الله ﷺ كانت معلومة الوزن معروفة المقدار - وهي السابقة إلى الأفهام عند الإطلاق وبها تتعلق بالزكاة وغيرها من الحقوق والمقادير الشرعية - ولا يمنع من هذا كونه كان هناك دراهم أخرى أقل أو أكثر من هذا القدر فإطلاق النبي ﷺ الدراهم محمول على المفهوم عند الإطلاق وهو كل درهم ستة دوانيق كل عشرة سبعة مثاقيل ، وأجمع أهل العصر الأول فمن بعدهم إلى يومنا هذا ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمن رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين .

وأما مقدار الدرهم والدينار فقال الحافظ أبو محمد عبدالحق (١١٥) في كتاب الأحكام قال ابن حزم بحث غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه فكل اتفق على أن دينار الذهب بمكة وزنه ثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من حب الشعير المطلق ، والدرهم سبعة أعشار المثقال فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون وستة أعشار حبة وعشر حبة والرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المذكور - هذا كلام ابن حزم (١١٦) قال النووي بعد إيراده في شرح المذهب وقال غير هؤلاء : وزن الرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وهو تسعون مثقالاً . انتهى (١١٧) .

وقال ابن سعد في الطبقات : حدثنا محمد بن عمر الواقدي حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : ضرب عبدالملك بن مروان الدنانير والدراهم سنة خمسة وسبعين وهو أول من أحدث ضربها ونقش عليها . وفي الأوائل للعسكري أنه نقش عليها اسمه (١١٨) ، وأخرج ابن عساكر في تاريخه من طريق الحميدي عن سفيان قال سمعت أبي يقول : أول من وضع وزن سبعة الحارث بن أبي ربيعة يعني العشرة عدداً سبعة وزناً (١١٩) .

وأخرج ابن عساكر عن مغيرة قال : أول من ضرب الدراهم الزيوف عبيد الله بن زياد وهو قاتل الحسين (١٢٠) ، وفي تاريخ الذهبي أول من ضرب الدراهم في بلاد المغرب عبدالرحمن بن الحكم الأموي القائم في الأندلس في القرن الثالث ، وإنما كانوا يتعاملون بما يحمل إليه من دراهم المشرق (١٢١) .

[الفلوس في النقود الإسلامية]

التاسعة: التعامل بالفلوس قديم قال الجوهري في الصحاح - الفلس يجمع على أفلس وفلوس وقد أفلس الرجل صار مفلساً كأغما صارت دراهمه فلوساً وزيوفاً ويجوز أن يراد به أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس (١٣٠) . انتهى . وهذا يدل على وجودها في زمن العرب وقال سعيد ابن منصور في سننه - ثنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم قال : لا بأس بالسلف في الفلوس - أخرجه الشافعي في الأم (١٣١) والبيهقي في سننه (١٣٢) دليلاً على أنه لا ربا في الفلوس وإبراهيم هو النخعي ، وهذا يدل على وجودها في القرن الأول وأخرج ابن شعبة في المصنف عن مجاهد قال لا بأس بالفلس بالفلسين يدا بيد (١٣٣) وأخرج عن حماد مثله ، وأخرج عن الزهري أنه سئل عن الرجل يشتري الفلوس بالدرهم قال : هو صرف فلا تفارقه حتى تستوفيه (١٣٤) ، وذكر الصولي في كتاب الأوراق (١٣٥) أنه في سنة إحدى وسبعين ومائتين ولي هرون ابن إبراهيم الهاشمي حسبة بغداد في زمن الخليفة المعتمد فأمر أهل بغداد أن يتعاملوا بالفلوس فتعاملوا بها على كره ثم تركوها .

[أما تفعله بالنقود المغشوشة]

العاشرة: أخرج سعيد بن منصور في سننه عن عمر ابن الخطاب قال : من زافت عليه ورقة فلا يخالف الناس أنها طياب وليبتع بها سمل ثوب أو سحق ثوب ، وأخرج أيضاً عن الشعبي أن عبدالله بن مسعود باع نفاية بيت المال زيوفاً وقسيات دراهم دون وزنها فذكر ذلك لعمر ابن الخطاب فنهاه وقال : (أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من نحاس أو حديد حتى تخلص الفضة ثم بع الفضة بوزنها) (١٣٦) .

الحادية عشرة: أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد ابن المسيب قال : قرض الدراهم والدنانير من الفساد في الأرض . وأخرج عن عطاء في قوله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون) (النمل ٤٨) قال كانوا يقرضون الدراهم (١٣٧) .

الثانية عشرة: قال العسكري في الأوائل (١٣٨) - أول من اتخذ السنة الموازين من الحديد عبدالله بن عامر بن كرز (١٣٩) انتهت الرسالة .

وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبي جعفر قال : القنطار خمسة عشر ألف مثقال والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً ، وأخرج ابن جرير في تفسيره عن السدي في قوله تعالى : (والقناطير المقنطرة) قال يعني المضروبة حتى صارت دنانير أو دراهم (١٤٠) .

دراهم النقرة في العصر المملوكي

الفائدة الثامنة: في تحرير الدراهم النقرة (١٤١) التي كان يتعامل بها في القرن الثامن وشرطها أرباب الدولة القلاوونية في أوقافهم كشيخون (١٤٢) وصرغتمش (١٤٣) ونحوهما . قال الذهبي في تاريخه في سنة اثنتين وثلاثين وستمائة أمر الخليفة المستنصر بضرب الدراهم الفضة ليتعامل بها بدلاً عن قراضة الذهب (١٤٤) فجلس الوزير وأحضر الولاة والتجار والصيارفة وفرشت الأنطاع وأفرغ عليها الدراهم ، وقال الوزير : قد رسم مولانا أمير المؤمنين بمعاملتكم بهذه الدراهم عوضاً عن قراضة الذهب رفقا بكم وإنقاذاً لكم من التعامل بالحرام من الصرف الربوي فأعلنوا بالدعاء ثم أديرت بالعراق وسعرت كل عشرة بدینار فقال الموفق أبو المعالي بن أبي الحديد الشاعر في ذلك :

**لا عدنا جميل رأيك فينا أنت باعدتنا عن التطفيف
ورسمت اللجين حتى ألفنا ه وما كان قبل بالمألوف**

ليس للجمع كان منعك للصرف ولكن للعد والتعريف وقال ابن كثير : في تاريخه . في سنة ست وخمسين وسبعمائة : رسم السلطان الملك الناصر بضرب فلوس جدد على قدر الدينار ووزنه وجعل كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم (١٤٥) وكان قبل ذلك الفلوس العتق كل رطل ونصف بدرهم (١٤٦) .

وهذا صريح في أن الدراهم النقرة كان سعرها كل درهم ثلثا رطل من الفلوس كما أن ما قاله الذهبي صريح في أنه كان سعرها حين ضربت كل درهم عشر دينار . وقال الحافظ ابن حجر في تاريخه . إنباء الغمر في سنة ست وسبعين وسبعمائة بيع الأردب القمح بمائة وخمسين درهماً نقرة وقيمتها إذ ذاك ست مثاقيل ذهب وربع انتهى . وهذا على أن كل عشرين درهماً مثقال ، وقال ابن حجر أيضاً في هذه السنة : غلا البيض بدمشق فبيعت الحبة الواحدة (بثلث درهم) من حساب ستين بدینار (١٤٧) وهذا أيضاً على أن كل عشرين درهماً مثقال .

المواهب

- ١ - الحضيرية : محلة في بغداد في الجانب الشرقي تعرف بسوق صغير - معجم البلدان ١١٢/٣ ولعل أحد أجداده كان منها وانتقل إلى بغداد .
- ٢ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - أول ج ٢ .
- ٣ - للتوسع في ترجمته (بدائع الزهور ٣٠٧/٢ - حسن المحاضرة ١٩٠/١ - الضوء اللامع ٦٥/٤ - الكواكب السائرة ٢٢٨/١ - شذرات الذهب ٥٤/١ - ٥٥ - الأعلام للزركلي ٧١/٤) .
- ٤ - انظر دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها - (أحمد الخازندار - محمد إبراهيم الشيباني - ط ١ - ١٤٠٣ - نشر مكتبة ابن تيمية .
- ٥ - البداية والنهاية - ابن كثير الدمشقي ٢٥٨/١٤ .
- ٦ - النجوم الزاهرة - ابن تغري بردي ج ٢ . ص ١٦٨ .
- ٧ - طرق التجارة النولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى - د . نعيم زكي فهمي - ص ١٣ - ٤٣ .
- ٨ - اتفاقية بين البنادقة والسلطان أحمد بن إينال ١٤٦١م ومع قايتباي ٨٧٧هـ / ١٤٨٢م وعام ١٤٠٢ - ١٤٠٤م و ١٤٠٦م - انظر نص الاتفاقية في ملحق المصدر السابق .
- ٩ - المصدر السابق . د . نعيم زكي فهمي ص ٧٣ .
- ١٠ - تاريخ أوروبا في العصور الوسطى - فيشر - ترجمة - زيادة والغريني ج ٢ ص ٤٢٦ .
- ١١ - لخص الموضوع من النقود العربية لعبد الرحمن فهمي محمد - ص ٨٥ - ١١ والوحدات النقدية المملوكية لسامح عبد الرحمن فهمي - نشر تهامة (السعودية) دار الكتاب الجامعي .
- ١٢ - صبح الأعشى ٤٤٢/٣ - النجوم الزاهرة ٧٣/٥ - ٧٤ و ج ٦/٢٧١ - ٢٧٢ .
- ١٣ - ملقط من كتاب - النقود العربية وعلم النميات - للاب إنستاس الكرمللي ص ٦٠ - ٧٢ .
- ١٤ - صبح الأعشى ٤٤٢/٣ - النجوم الزاهرة ٧٣/٥ - ٧٤ - ٣٥١ - ٣٥٢ و ج ٦ ص ٧ - ٢٧١ .
- ١٥ - النجوم الزاهرة ١١٥/٦ .
- ١٦ - النجوم الزاهرة ٢٧/٦ - ٣٥٦ - ٥٣٧ - و ج ٧ ص ١١١ - ١١٥ .
- ١٧ - بدائع الزهور ٢ / ٦٦ .
- ١٨ - قنوانين النواوين - ابن ممتلى ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .
- ١٩ - ابن إياس - بدائع الزهور ٥٦ / ٢ - ٦١ و ٥٩/٣ .
- ٢٠ - النجوم الزاهرة ٧٧/٩ - ٧٨ .
- ٢١ - الوحدات النقدية المملوكية - د . سامح عبد الرحمن فهمي - ط تهامة ص ٢٩ .
- ٢٢ - شارل ديل : البندقية جمهورية أرستقراطية - ترجمة د . أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر مصر - ١٩٤٨م - ص ٨٦ .
- ٢٣ - مقال - محمد باقر الحسيني / نقود أوربية تداولتها رسمياً أسواق عربية إبان الحروب الصليبية / مجلة أفاق عربية - العدد ٣ - تشرين الثاني ١٩٧٥م ص ١٠٢ .
- ٢٤ - النقود العربية وعلم النميات للاب - ماري إنستاس الكرمللي ص ١٧٧ .
- ٢٥ - علماء الحملة الفرنسية - وصف مصر - المجلد الأول (المصريون المحدثون) ترجمة زهير الشايب ط ٢ القاهرة (١٩٧٩م) ص ٢٣٦ .
- ٢٦ - السلوك في معرفة نول الملوك (تقي الدين أحمد بن علي) ج ٤ ص ٣٠٥ تحقيق د . سعيد عاشور - دار الكتب المصرية ١٩٧٣م .
- ٢٧ - صبح الأعشى ٤٤١/٣ .
- ٢٨ - سعيد عاشور - العصر المالكي في مصر والشام / ط ٢ - القاهرة ١٩٧٦ ص ٣١٧ .
- ٢٩ - ه - فيشر - تاريخ أوروبا في العصور الوسطى - ترجمة الباز الغريني ومحمد مصطفى زيادة ط ٢ مصر ١٩٥٧ - ص ٢٤٤ .
- ٣٠ - خطط المقرئ - المواعظ والاعتبار - ط بلاق ٢٧٠ هـ ج ٢ / ١٨٩ - ١٩١ / النقود الكرمللي ص ٧١ .
- ٣١ - المقرئ في السلوك - وابن حجر في (إنشاء الفهر) وعلي بن داود الجوهري / في نزعة النفوس والأبدان في تاريخ أهل الزمان . وكلها في حوادث عام ٨١١هـ .
- ٣٢ - أشار لهذا السيوطي في مخطوطته / تاريخ السلطان الملك الأشرف قايتباي / مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦١ .
- ٣٣ - طرق التجارة النولية - لنعيم فهمي ص ٢٦ .
- ٣٤ - السلوك ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ ، وصبح الأعشى ٤٤٣/٣ .
- ٣٥ - السلوك ٤٥/١ - صبح الأعشى ٤٤٤ - ٤٤٠/٣ .
- ٣٦ - الكرمللي ص ٦٢ .
- ٣٧ - السلوك وصبح الأعشى المصادر السابقة .
- ٣٨ - صبح الأعشى ٤٤١/٣ .
- ٣٩ - بدائع الزهور ٥٦/٢ - ٥٧ - ٦١ .
- ٤٠ - حوادث الدهور - أبو المحاسن - ص ٢٧٨ .
- ٤١ - بدائع الزهور ج ٢ ص ٦١ ، حوادث عام ٨٢٢هـ .
- ٤٢ - بدائع الزهور ، ج ٢ ص ٢١٠ .
- ٤٣ - طرق التجارة النولية . د . نعيم كمال فهمي ص ٢٦٢ والنقود العربية ماضيها وحاضرها . د . عبد الرحمن فهمي ص ٨٠ - ٨٢ .
- ٤٤ - يبدو أن السيوطي يتناول ما حدث عام (٨٨١هـ / ١٤٧٦م) في عهد قايتباي حيث صدرت الفلوس الجدد وازدادت حركة التزييف في النقود بواسطة (الزغلية) - المزورين - (بدائع الزهور ١٦٧/٢ - إنشاء الفهر ٦٦٥/١ - ٦٦٦) .
- ٤٥ - الفلوس نقود نحاسية ١٠٠٪ نشطت وكثرت في عصر الماليك بعد توقف ضرب الذهب لصالح البنادقة الذين جلبوا كميات ضخمة من النحاس الأحمر لضربه فلوساً في مصر والشام وأخذ البنادقة الفضة بدلاً منه ، وقد بدأ

التعامل بالفلوس النحاسية عام ٨٠٠هـ تقريباً وتوقف التبادل بالدينار المؤيدي ، ونظراً لكثرة الفلوس صار التعامل بها وزناً مقابل الدرهم الفضي الذي كان يحتوي ٢٣٪ نحاساً ومازال يمسح هذا الدرهم حتى صار النحاس تسعة أعشاره تقريباً . (الخطط التوفيقية الجديدة ١٤١/٢٠ - الكرمللي ص ٧١ - ٧٢) وانخفض وزنه من زنة مثقال - حتى صار ربع درهم .

٤٦- كان الرطل من الفلوس يباع بستة وثلاثين درهماً ثم صارت بثلاثين درهماً ، والتعامل بها وزناً أمر طارئ على التبادل النقدي الطبيعي فالمسألة التي يعالجها السيوطي هي :

١ - اختلاف التعامل بالفلوس من العدد إلى الوزن ، وكانت بداية ذلك عام ٨٠٦هـ .

٢ - انخفاض قيمة الفلوس من ٣٦ درهماً للرطل الواحد من الفلوس إلى ٣٠ درهماً فقط ، وقد بيع رطل الفلوس بستة دراهم عام ٨٠٨هـ - وبـ اثني عشر درهماً عام ٨١٤هـ ثم بثلاثين وست وثلاثين درهماً في عهد السيوطي ، والرطل يساوي ١٢ أوقية والأوقية ١٢ درهماً وزناً فالرطل = ١٤٤ درهماً وزناً . (الكرمللي ص ٧٣ وابن إياس ١٨/٣) .

٤٧- يوم لزوم الدين بحلول أجله أو يوم المطالبة به أي بعد فترة من الزمن حدث فيه التغيير المذكور .

٤٨- التخريج : اصطلاح فقهي يضم أصحاب التخريج وهم مقلدون للإمام صاحب المذهب ولا يجتهدون، ولكنهم لسعة اطلاعهم على فروع المذهب وأصوله يقدرون على تفصيل مجمل ذي وجهين أو بيان مبهم يحتمل أمرين مما نقل عن الإمام صاحب المذهب أو أحد أصحابه المجتهدين . حاشية ابن عابدين ٧٧/١ . والسيوطي يقول ذلك تواضعاً وإلا فهو يملك كل وسائل الاجتهاد بل عد نفسه مجدد المائة التاسعة .

٤٩- في فقهاء الشافعية ثلاثة رجال يحملون كنية البلقيني - نسبة إلى بلقنة من غربية مصر - وهما أب وأبناء - فالأب عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني الأصل - ثم البلقيني - المصري الشافعي - المتوفى عام ٨٠٥هـ / ١٤٠٣م وولده الأكبر - عبدالرحمن بن عمر بن رسلان الكناني - أبو الفضل - جلال الدين انتهت إليه رئاسة الفتوى بعد أبيه وتوفي جلال الدين وهو متول قضاء مصر عام ٨٢٤هـ / ١٤٢١م - وهو الذي تكلم في المسألة ونقل السيوطي كلامه عن أخيه - علم الدين البلقيني - صالح بن عمر بن رسلان البلقيني المتوفى عام ٨٦٨هـ / ١٤٦٤م .

مصادر الترجمة : عمر بن رسلان (٧٢٤ - ٨٠٥هـ) الضوء اللامع ٨٥/٦ - شذرات الذهب ٧ / ٥١ .

عبدالرحمن بن عمر (٧٦٣-٨٢٤هـ) - شذرات الذهب ٧/١٦٦ .

صالح بن عمر (٧٩١ - ٨٦٨هـ) - الضوء اللامع ٣١٢/٣ - الأعلام للزركلي ٢٧٩/٣ .

٥٠- الدينار الأفلوري : دينار ذهبي شبيه بديكات البندقية التي تحدثت عنها في التمهيد وسمي بالأفلوري - نسبة إلى فلورنسة إحدى الجمهوريات الإيطالية التي منها البندقية ، وهذه الدنانير الأفلورية ربما سموها - أفرنتي - أفرنجي يبلغ وزنها تقريباً ٢,٥ جرام وكانت الفلوس تضرب على وزن الدرهم - وقد بيع الأفلوري بـ ٢٦٠ فلس وزن الدرهم . انظر المقدمة - الديكات .

٥١- الهرجة . نقد ذهبي كان متداولاً قبل الذهب الناصري ذكره البلقيني في كتبه وهي دنانير تستعمل خاصة في الحلي كالأساور والعقود وغيرها - السلوك ٢/٣٩٣ وانظر هامش ٢ ص ٢٣٧ من عقد الجمان للعيني تحقيق د. عبدالرزاق قرموط .

٥٢- الناصري - دينار ذهبي ضربه الناصر فرج بن برقوق ويسمى أحياناً السالمي نسبة لوزيره يلغا السالمي الذي ضرب هذا الدينار ٨٠٣هـ في

محاولة للحد من سيطرة البندقي ، ولكنه فشل في ذلك فأعاد المحاولة عام ٨١١هـ - الكرمللي ص ٦٠ - ٧٠ .

٥٣- نظراً لفلاء الفلوس وفقدانها وعدم وجودها بيع السبعة منها بدرهم فضي، وكان الدرهم الفضي بثمانية أو تسعة دراهم فلوس كما ذكر في السابق .

أما الدينار الذهبي فقد بيع بـ (٥٥٠) درهماً من الفلوس أي بقنطار ناقص خمسين درهماً .

٥٤- المسألة التي حدثت في عصر البلقيني أن الناس عليهم ديون من الفلوس النحاسية - نقد اصطلاحى - فعزت الفلوس وغلت فطالب الدائنون بحققهم ما يعادلها من الذهب أو الفضة .

٥٥- اختلف الفقهاء في أصول الدية على ثلاثة آراء (١) أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم : أن الدية تجب في الإبل والذهب والفضة وتجزئ بكل منها (٢) الصحابيان وأحمد : تجب الدية من ستة أجناس - الإبل - الذهب - الفضة - البقر - الغنم - الطل - ولا يعتد الحنابلة بالحلل لعدم ضبطها (٣) مذهب الشافعي في الجديد - أن الواجب الأصلي في الدية هو مئة من الإبل إن وجدت فإن عدمت حساً - فلم توجد - أو عدمت شرعاً - بأن وجدت بأكثر من ثمن المثل - فالواجب قيمة الإبل بنقد البلد الغالب وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت - حاشية قليوبي وعميرة ١٣١/٤ والروض المربع / عنقري ٢/٢٨٤ ، روضة الطالبين ٥/٢٥ - فتح العزيز شرح الوجيز مع المجموع .

٥٦- استدل الفريق الأول بكتاب عمرو بن حزم في الديات - عند النسائي ومالك وابن خزيمة وغيرهم/ وبفعل عمر، رضي الله عنه .

واستدل الفريق الثاني بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه جده قال : كانت قيمة الدية على عهد النبي ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم . كان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضي الله عنه فقام خطيباً وقال : ألا إن الإبل قد

غلت .. قال : فقوم على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر (٢٠٠) بقرة وعلى أهل الشاة (٢٠٠٠) شاة وعلى أهل الحلل (٢٠٠) حلة ... واستبدل الشافعي في الجديد بأن هذه قيمة الدية وأنها بدل تلف فيرجع إلى قيمتها عند فقد الأصل .

٥٧- عبد الكريم بن محمد أبو القاسم الرافعي (٥٥٧ - ٦٢٢هـ) فقيه شافعي له (فتح العزيز شرح الوجيز) انظر - هوات الوفيات ٢/٢ - سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٢٥٢ .

٥٨- حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج - ٤ / ١٣١ - وقد فصل هذه المسألة تفصيلاً جيداً .

٥٩- صاحب التهذيب : هو الإمام البغوي صاحب معالم التنزيل وشرح السنة وهو المقصود هنا ، وهناك تهذيب لأبي علي الزجاج من شيوخ خراسان والوجهان - اصطلاح فقهي يعني آراء الفقهاء المجتهدين في المذهب الشافعي كالبويطي والمزني وانظر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية .

ولا حاجة لمثل هذا التفريع فالمطلوب قيمة الإبل في بلد وجوب الدية التي تؤدي فيها لكون اعتبار لقيمتها في مواضع وجودها لأنها لو وجدت في بلد قريب لوجب بعينها .

٦٠- الروياني - (٤١٥ - ٥٠٢هـ / ١٠٢٥ - ١١٠٨م) عبد الواحد ابن إسماعيل بن أحمد أبو المحاسن فخر الإسلام الروياني نسبة إلى رويان بطبرستان له مدرسة في أمل - كان يحفظ كتب المذهب الشافعي وله كتاب (بحر المذهب) من أطول الكتب الفقهية وأوسعها - وفيات الأعيان ٢٩٧/١ - طبقات الشافعية للسبكي ٢٦٤/٤ .

٦١- موجز المسألة عند الشافعية كما يلي - اتفقوا على تقويم الإبل عند فقدها والمعتبر في ذلك : قيمة بلد الأعواز لو وجدت الإبل فيها بحسب سعرها يوم وجوب التسليم إن كانت مفقودة فإن

أعوزت وفقدت بعد الوجوب وجب قيمة يوم الأعواز لأنه يوم التحول إلى القيمة - روضة الطالبين وعمدة المفتين - النووي ٢٦٢/٩ - زاد المحتاج بشرح المنهاج - للكوهجي - تحقيق عبدالله الأنصاري ٨٢/٤ - تكملة المجموع ٤٨/١٩ .

٦٢- القنطار = ١٠٠ رطل = ١٢٠٠ أوقية - انظر الخراج والنظم المالية - للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٦٦ .

٦٣- صورة المسألة - رجل شغلت ذمته بقنطار فلوس (نقود اصطلاحية - ليست ذهباً أو فضة) وأقربها وجبت عليه قيمتها من الذهب والفضة (النقود بالخلفة) يوم الإقرار في تخريج الرافعي ويم الأعواز في تخريج الروياني .

يستخلص من هذا : إن النقد الاصطلاحي إذا فقد نهائياً فلم يجد مثله صار إلى قيمته .

٦٤- قال في الروضة : إذا غصب مثلياً وتلف في يده والمثل موجود فلم يسلمه حتى فقد أخذت منه القيمة . والمراد بالفقدان أن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه ... ثم نقل أحد عشر وجهاً للأصحاب في اليوم الذي تحدد فيه القيمة ومقدارها .

روضة الطالبين وعمدة المفتين - النووي ٢٠/٥ - ط المكتب الإسلامي .

٦٥- الدراهم والدنانير والفلوس المتداولة في مجال التبادل كلها مثلية ونقل النووي في المغشوش من الدنانير والدراهم عن المتولي قوله : (إن جوزنا المعاملة بها فمثلية وإلا فمقتومة) . المصدر السابق . ص ٢٠ و ص ٢٥ .

٦٦- في القرض : يرد في القرض المثل مطلقاً - ولا اعتبار لقيمتها نقصاً أو زيادة - والكلام على الفلوس كنقد اصطلاحى ، إذا كانت موجودة فلا ينظر لرخصتها وغلائها ويجب المثل فحسب .

٦٧- انظر فيما بعد / فصل السلم - حاشية رقم (٣٣ - ٣٤) .

٦٨- مازال الحديث عن النقد الاصطلاحي - الفلوس والورق النقدي وما شابههما - فلو أبطل السلطان التعامل بالفلوس

فليس للدائن إلا ما أقرضه فمع نقص قيمته ويقائه في التداول يكون من باب أولى رد المثل فحسب . (روضة الطالبين/ المكتب الإسلامي - ٤ / ٣٧) وهو نص الشافعي كما نقله عنه ابن المنذر .

٦٩- قوله - الواجب في أعلى الصفحة - فالواجب رد رطل من ذلك الجنس .

٧٠- يعني أن حكمه برد المثل هو قضاء القاضي أما إتفاق الجانبين على زيادة أو نقص من باب الصلح والإحسان في أداء القرض والإبراء فكله جائز .

٧١- كان عليه دين من الفلوس وزناً وقبل الأداء سحبت تلك الفلوس من التداول وضرب بدلها فلوس يتعامل بها عدداً . فهل يؤدي من هذه الجديدة وزناً ؟ - لا يجبر على ذلك لأنه أزيد قيمة كما لا يجبر الدائن على أخذ قدر حقه عدداً لأنه أنقص وزناً . فما الحل ؟ !

أما أن يؤدي من الفلوس العتق وزناً أن وجدت وإلا رجع إلى قيمتها من النقد الأصلي الخلفي وهو الذهب والفضة .

٧٢- لو حدث العكس بأن كانت عدداً فصارت وزناً يرجع بمثل حقه وزناً ولا عبرة بالقيمة لأن الوزن يتحقق فيه التماثل بيقين . وهو الحكم نفسه في الصور التالية كن جهل الوزن فصار القرض فاسداً يصار فيه الى المثل أو القيمة والمثل مستحيل للجهل بالوزن فتعينت القيمة .

٧٣- ولو اقترض الفضة يجري عليها الأحكام السابقة نفسها حيث لم ينظر إلى اختلاف القيمة ما دام النقد متداولاً ولم تبطل المعاملة به .

٧٤- الانصاف - يراد بها - قطع فضية من فئة نصف درهم .

٧٥- خلاصة المسألة في القرض أن الأصل فيه رد المثل مطلقاً إذا كان موجوداً سواء أبطله السلطان أو غلت قيمته أو رخصت . ولا يجبر الدائن على أخذ النقد الجديد إذا لم يتحقق التماثل فإذا انعدم المثل ولم يوجد يصار إلى القيمة .

٧٦- يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الأصح عند الشافعية بشرط أن يكون

رأس المال غيرهما - ومنع الحنفية ذلك لأن المسلم فيه مبيع والمبيع مما يتعين بالتعيين ، والدراهم والدنانير لا تتعين عندهم في عقود المعاوضات ، فلم تكن مبيعة فلا يجوز السلم فيها ، أما السلم في الفلوس فجاز باتفاق أكثر الفقهاء روضة الطالبين ٢٧/٤ - الفقه الإسلامي وأدلته - د . وهبه الزحيلي ٦٠٥/٤ .

٧٧- لأنه مبيع منقول وإن كان ديناً فلا يجوز بيعه قبل قبضه لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند الدارقطني (من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف أو رأس ماله) نيل الأوطار ٢٢٧/٥ . ولحديث: (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره).

وخلاصة موضوع السلم أن الدراهم والدنانير والفلوس إذا كانت مسلماً فيه وجاء أجل التسليم فلا عبرة لزيادة قيمتها أو نقصها ولا بد من تحصيلها بالغة ما بلغت للوفاء بالعقود ، وإن عدمت نهائياً فليس إلا الفسخ أو الصبر إلى الوجود . إلا إذا كان رأس المال فلوساً وهي باقية بعينها أخذها وإن تلفت رجع إلى مثلهما وزناً .

٧٨- هذه المسألة فرع المسألة التي قبلها فلو قلنا لا يجب له إلا (ألف) وقد تغير السعر رخصاً وغلاءً بين زمن البيع وزمن المطالبة فما الواجب من السعريين . رجع السيوطي . ما قيمته ألفاً عند المطالبة . في غير صورة إبطال النقد والغائه .

٧٩- هما النووي والرافعي رحمهما الله .

٨٠- الأسنوي . عبدالرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي أبو محمد - فقيه أصولي ولد ٧٠٤هـ - قدم القاهرة ٧٢١هـ وولي الحسبة ثم اعتزلها . ت ٧٧٢هـ .

٨١- البيع بثمن مؤجل . وقبل قبض الثمن بطل النقد بالغائه فليس له غير الثمن المحدد وله هناك وجه بالفسخ كما لو تعيب قبل القبض . روضة الطالبين ٣/٣٦٥ .

٨٢- إذا تغير سعر النقود - الثمن - فلا أثر لرخصها وغلائها .

٨٣- أي تجب الأجرة المتفق عليها يوم العقد - أو يوم المطالبة - أو الرجوع إلى أجرة المثل .

٨٤- في الصداق الصور الثلاثة السابقة نفسها .

٨٥- من باب التغليظ على الغاصب - يجب رد الأعلى ثمناً وزيادة في السعر غلا المفصوب أو رخص .

٨٦- كل الصور المذكورة في هذا الفصل ترجع إلى تلف النقود بفعل الغير بلا عنوان (إتلاف) أو تلفها بأفة سماوية . ففي كل هذه الصور يرجع فيها إلى المثل وزناً ولا عبرة لرخص أو غلاء القيمة وهو ما صححه صاحب المطلب . بينما أطلق النووي والرافعي وجوب قيمة النقود المتلفة حال تغير قيمتها وتعتبر القيمة في القضمين بسعر يوم التلف .

٨٧- السبكي : من فقهاء الشافعية فقيهان كبيران بهذه الكنية - أب وابنه .

أ- تقي الدين السبكي - علي بن عبدالكافي بن علي ... ولد في سبك / المنوفية ٦٨٣هـ انتقل للقاهرة والشام وولي قضاها وهو والد التاج السبكي صاحب الطبقات له - شفاء السقام والابتهاج والدرر - ت ٧٥٦هـ - الشذرات ١٨/٦ .

ب - تاج الدين السبكي - عبدالوهاب بن علي ... قرأ على المزي والذهبي وابن النقيب أفتى ، ولما يبلغ الثامنة عشر وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام توفي عام ٧٧١هـ له شرح مختصر ابن الحاجب - وشرح المنهاج والطبقات . شذرات الذهب ٢٢١/٦ .

والذي رجع وجوب قيمة النقد يوم التلف من السبكيين هو صاحب المطلب كما تقدم في الإتلاف .

٨٨- المقبوض على جهة السوم : ما أخذ الرؤية والنظر فيه قبل شرائه ، وقد يتم العقد عليه وقد لا يتم .

٨٩- يجوز تعجيل الزكاة لسنتين - السنة الحالية وما يليها - فلو عجل أحد زكاته ثم أصيب بكارثة نزلت بماله عن النصاب فأراد استرجاع زكاة السنة الثانية .

٩٠- إذا طلق الرجل زوجته قبل المساس «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن

وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» البقرة ٢٢٧) .

٩١- أي من الذهب أو الفضة أو الفلوس .

٩٢- في توزيع ربع الوقف على مستحقيه إذا اشترط الواقف وزناً معيناً يلتزم بذلك الوزن مطلقاً ، ولا عبرة بالقيمة . وإن حدد الواقف قيمة معينة فتراعى أيضاً كأن ربط المقدار بقيمة معروفة فلا يعطى المستحق سواها .

٩٣- يضمن ناظر الوقف والمباشر والجابي قيمة النقص اللاحق بربع الوقف إذا أخروه عندهم . وتكون الزيادة للوقف إذا حصلت ، وذلك في حال التقصير . أما إذا لم يكن تقصير فلا ضمان على الناظر وغيره من المشرفين على الوقف .

٩٤- في الوصية - إذا تغير السعر بين الوصية والموت فكان لحالين في الوقف . يراعى الوزن أو القدر المحدد بقيمتها . انظر ما سبق في حاشية .

٩٥- إذا كان المفروض أجرة رضاع الولد فالحكم كما سبق في الأجرة ، وإن كان المفروض نفقة الولد بعد فطامه فلا عبرة لما قرره القاضي ولا بد من تحقيق الكفاية ولو زادت قيمتها على المقرر .

٩٦- المكاتب : العبد المملوك يعتقه ماله إذا دفع له مبلغاً من المال : قال تعالى : ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت إيمانكم فكاتبهم إن علمتم فيها خيراً﴾ (النور ٣٣)

والمخارجة : نوع من أنواع الصلح وكثيراً ما تقع من الورثة في التركات الصعبة القسمة ، ولعل المقصود الصلح على دين الكتابة نفسه .

٩٧- الشيوخونية : مدرسة أنشأها شيخون الناصري رأس نوبة الأمراء عام ٧٥٦هـ وجعل فيها خطبة وعشرين صوفياً - الخطط التوفيقية ٢/٢٣٥ وخطط المقرئ ٢/٣١٣ .

٩٨- طباخ الشيوخونية قد يكون مشترياً وشرأوه فاسد يضمن فيه قيمة المثل ، وقد يكون وكيلاً بجعل فوكالته صحيحة إذا تصرف في حدود الوكالة وإلا فهو معتمد وغاصب يضمن قيمة المثل .

٩٩- ابن الصلاح - عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الموصلي - تقي الدين ، أبو عمرو - محدث مفسر أصولي فقيه - عارف بالرجال له علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح والفتاوى وشرح مشكل الوسيط ت ٤٦٣ هـ . وفیات الأعيان ٣٩٣/٨ - شذرات الذهب ٢٢١/٥ .

١٠٠- عون المعبود - دار الكتاب العربي عن الطبعة الهندية / باب في كسر الدراهم - ٢٨٤/٣ والسكة الحديدية التي يضرب بها الدراهم والدنانير وعلّة النهي - إضاعة المال أو إنقاص الدرهم بالقرض والتدقيق وكان ذلك شأن قوم شعيب القائلين (أتتهنا أن نفعل في أموالنا ما نشاء) وانظر فتوح البلدان ٥٧٦/٣ .

١٠١- مصنف ابن أبي شيبة كتاب الأوائل / باب أول ما فعل ومن فعله ج ١٤ ص ١٤٤ - الطبعة السلفية بومباي ١٩٧٩ بتحقيق عبد الخالق الأفغاني .

١٠٢- ذكر ذلك النووي في المجموع شرح المذهب ١٠/٦ - الطبعة المنيرية ضمن الحديث عن زكاة الذهب والفضة .

١٠٣- ضرب النقود أو ما يسمى بالسكة الإسلامية - إحدى وظائف الإمام كما عدّها ابن خلدون في المقدمة ، فلا يجوز للأفراد ممارسة هذه الوظيفة وإن كان ضربهم خالص بلا غش وحصر ضرب النقود بالإمام إحدى الوسائل التي اتبعها المسلمون للحفاظ على سلامة النقود ... انظر - مقدمة ابن خلدون - دار العودة ، بيروت ص ٢٩٠ - ٢٩٣ - والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص ١٨١ - ط - مصطفى البابي الحلبي بمصر .

١٠٤- القاضي أبو الطيب الطبري - طاهر ابن عبد الله بن طاهر الطبري شيخ أبي إسحق الشيرازي صاحب المذهب - من كبار فقهاء الشافعية في عصره ولد بأمل طبرستان وسمع بجرجان ونيسابور واستوطن بغداد وتوفي فيها عام ٤٥٠ هـ / تاريخ بغداد ٩ / ٣٥٨ .

١٠٥- المجموع شرح المذهب / المنيرية ١١/٦ .

١٠٦ في حكم التعامل بالدراهم الفضية المغشوشة - انظر المجموع ١١/٦ .

١٠٧- أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي من ولد زيد ابن الخطاب - رضي الله - عنه وأخطأ من سماه أحمد - كالتجوز الزاهرة والبداية والنهاية فقد رجح ياقوت في معجم البلدان والأدباء أن اسمه حمد ، وكذلك ابن خلكان في وفياته . أقام بنيسابور يصنف بعد رحلته إلى مكة ويغدّد وصنف هناك معالم السنن وغريب الحديث وغيرها - توفي رحمه الله في ربيع الثاني ٢٨٨ هـ ببست ودفن فيها - مقدمة مختصر السنن للمنذري ومعالم السنن .

١٠٨- هذا النص الذي يذكره السيوطي ذكر في المجموع ١٤/٦ وفي معالم السنن للخطابي ١٢/٥ . انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٥ - وفتوح البلدان للبلاذري - والنقود العربية وعلم النميات للكرملي ص ٩ - فما بعدها .

١٠٩- التلّط السيوطي خلاصة النص من معالم السنن للخطابي / مطبوع مع مختصر السنن للمنذري حققه محمد حامد الفقهري - ط السلفية / ج ٥ ص ١٢ - باب الرجحان في الوزن والوزن بالأجر عند حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - (الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة) .

والحديث أخرجه أبو داود في البيوع والنسائي في الزكاة وصححه ابن حبان والدارقطني والنووي وانظر الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني ٢٤٤/٨ / البنا .

١١٠- الأحكام السلطانية والولايات الدينية - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - ت ٤٥٠ هـ - توزيع دار الباز بمكة المكرمة ص ١٩٦ - ١٩٧ .

١١١- الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ص ١٩٦ - وفي تحديد أول من ضرب الدرهم لابد من استعراض تاريخي سريع في ضوء المكتشفات الأثرية المحفوظة في المتاحف فمن المعروف أن عرب الجاهلية تداولوا

دراهم يزجرجد الثالث (٦٣٢ - ٦٥١م) وأن هذه الدراهم ضربت بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأضاف إليها عبارات إسلامية (الحمد لله / محمد رسول الله) وذلك عام ١٨ هـ كما ذكره المقرئ / النقود العربية ماضيها وحاضرها / د . عبد الرحمن فهمي محمد ص ٢٣ والنقود العربية علم النميات / الكرملي ص ١٠ - ١٢ .

ثم ضرب عثمان ، رضي الله عنه ، في خلافته دراهم نقش عليها (الله أكبر) بعد أن استقر وزن الدرهم في عهد عمر - رضي الله عنه - وجعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل كوزن شرعي أو ستة مثاقيل في عام الرمادة وحده كتندير احتياطي .

ثم ضرب عبدالله بن الزبير أول الدراهم المستديرة / الأحكام السلطانية للفراء ص ١٦٠ والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام د . جواد علي ٧ / ٥٠٠ .

كما ظهر درهم عربي ضرب بالبصرة عام ٤٠ هـ في عهد علي ، رضي الله عنه . كما ضرب قطري بن الفجاءة الخارجي دراهمه الخاصة وكتب عليها (لا حكم إلا لله) (انظر بحث د . أبو الفرج العشي ، (النقود العربية الإسلامية مصدر وثائقي للتاريخ والفن ص ٢٦٧ - ٢٧٤ من كتاب أبحاث المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ط ١٩٧٤ م .

وهذا التسلسل التاريخي يعطينا لمحة عن الدراهم المضروبة قبل عام ٧٦ هـ وهو عام الإصلاح النقدي لعبد الملك بن مروان الذي دقق في وزن الدرهم والدينار الشرعيين ، وألغى التعامل بالنقود الفارسية والرومانية وضرب النقود الإسلامية المعربة على وفق الأوزان الشرعية . واختلف المؤرخون اختلافاً شديداً في بداية الإصلاح النقدي وضرب عبد الملك للنقود الإسلامية بين الأعوام (٧٤ هـ ابن هشام الكلبي - البلاذري) (٧٥ هـ - ابن سعد الذهبي - الطبري ولكن الراجح أن عام ٧٦ هـ هو أكثر الأعوام دقة كما رجح المقرئ) .

١١٢- لم أجد النص أعلاه في تمهيد ابن عبد البر رغم الجهد الذي بذلته ولعل النص في الاستذكار لابن عبد البر لا في التمهيد كما سنذكره في النص التالي ... والمعروف تاريخياً أن تعريب النقود الإسلامية بدأ عام ٧٦هـ على يد عبد الملك بن مروان الذي أخبره معاصره الروماني (جستنيان الثاني) بأنزعاجه من مسألة القراطيس التي يستوردها الرومان من مصر - وهدد القيصر بأن يسيء إلى المسلمين بكتابة ما يرفضونه على الدنانير فكان التعريب . (الخراج والنظم المالية - د . محمد ضياء الدين الريس ص ٢٠٦ والبلاذري - فتوح البلدان ج ٢ - النقود - وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٠٣ ، ٢١٨) .
واتخاذ الصنج الزجاجية للمثقال - أمر ضروري وقد أشار إلى ذلك الفقيه الشافعي ابن الرفعة في كتابه (الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان) تحقيق د . محمد خاروف ص ٤٨ - ٤٩ .
(وفي قصة القراطيس - انظر الأوائل للعسكري - تحقيق د . وليد قصاب وزميله ٢٥٢/١ - دار العلوم بالرياض - البداية والنهاية لابن كثير ١١/٩ .
١١٣- كلام القاضي عياض . ذكر مثله تماماً عن ابن عبد البر - في الاستذكار - لا في التمهيد ونقله أبو العباس العزفي في كتابه (إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد) وقد اختلف العلماء حول الدرهم أكان معلوم القدر أم لا ؟ وأرجح الأقوال التي يطمئن إليها أن الدرهم كان معلوم القدر غير موجود العين - مثل درهم الصنجة - المحفوظ وتتركب منه الأوزان والدليل على ذلك ما روى النسائي عن سماك قال : سمعت مالكا أبا صفوان يقول: (بعت من رسول الله ﷺ رجلاً من سراويل قبل الهجرة بثلاثة دراهم) - النسائي كتاب البيوع باب الرجحان في الوزن . وأخرج الشيخان حديث جابر (اشترى مني النبي ﷺ بعمراً بلوقيتين - ودرهم ودرهمين ... وفيه ... ووزن لي ثمن البعير فأرجع لي)

صحيح مسلم باب الزبا / بيع البعير واستثناء ركوبه .
فالعرب وإن تعاملوا بديارهم الفرس المختلفة والمتعددة ، ولكنهم كانوا يرجعون إلى وزن الدرهم المعلوم عندهم ، والذي تتركب منه الأوقية والرطل والنش والنواة . انظر / تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بالخزاعي التلمساني ص ٦٠٢ - ٦١٢ . طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠١هـ - والتراتب الإدارية للكتاني .. والمجموع شرح المذهب للنووي ١٥/٦ .
١١٤- قول الرافي لم أجد / فتح العزيز شرح الوجيز / وإنما هو نصاً في المجموع شرح المذهب مع بقية نص المجموع المذكور هنا . / المجموع شرح المذهب ١٥/٦ - ١٦ .
١١٥- هو الفقيه المالكي عبدالحق بن عطية الحاربي - أبو محمد صاحب التفسير (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) عاش في الفترة (٤٨١ - ٥٤٢هـ) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٢٩ والأعلام ٥٢/٤ .
١١٦- المحلى - ابن حزم الأندلسي ج ٥ ص ٢٤٦ - أثناء حديثه في زكاة البر والشعير عن تحقيق الصاع والمد / طبعة دار الآفاق الجديدة .
١١٧- المجموع شرح المذهب ١٦/٦ - للنووي .
١١٨- الأوائل للعسكري - مرجع سابق - تحقيق د . وليد قصاب وزميله - نشر دار العلوم بالرياض ٢٥٢/١ .
١١٩- فتوح البلدان - البلاذري ص ٥٧٣ - تحقيق د . صلاح الدين المنجد ومعنى العشرة عدداً سبعة وزناً - أي كل عشرة دراهم فضية تزن سبعة مثاقيل ذهبية فهناك نسبة شرعية ثابتة بين الدرهم والدينار ١٠/٧ فكل درهم يساوي سبعة أعشار الدينار .
والحارث بن أبي ربيعة أخو الشاعر عمر بن أبي ربيعة - والحارث ولي البصرة لابن الزبير سنة واحدة وكان

خطيباً كما كان جده أبو ربيعة يلقب في الجاهلية بذي الرحمن . تهذيب تاريخ ابن عساكر ٤٤٧/٣ - وفيات الأعيان في ترجمة أخيه عمر ٢٧٨/١ .
١٢٠- عبيد الله بن زياد (٢٨ - ٦٧هـ) .
١٢١- عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الأموي (١٧٦ - ٢٣٨هـ) رابع ملوك الأمويين في الأندلس - وهو أول من اتخذ السكة بقرطبة - الأعلام ٧٦/٤ - نفع الطيب ١٦٣/١ .
١٢٢- تفسير الطبري / مجلد ٢ - ج ٢ ص ٣٥ - ط دار الفكر .
١٢٣- من النقود المتداولة في العصر المملوكي ، وهي من الدراهم الجيدة لأن ثلثيها من الفضة .
١٢٤- الأمير سيف الدين شيخون مدبر المصاليك في مصر والشام في عهد الناصر حسن بن محمد بن قلاوون الصالحى ضربه أحد مماليك السلطان في ذي القعدة ٧٥٨هـ ابنتي مدرسة هائلة للمذاهب الأربعة - ابن كثير ٢٥٨/٤ .
١٢٥- صرغتمش أتابك الأمراء بمصر في عهد الناصر قبض عليه في رمضان ٧٥٩هـ ابن كثير ٢٦٢/١٤ .
١٢٦- العبر في خبر من غبر / للحفاظ الذهبي تحقيق أبو هاجر بسيوني زغلول توزيع دار الباز ٢١٢/٣ ونص الخبر عنده (وفيها ضربتا ببغداد دراهم ومزقت في البلد وتعاملوا بها وإنما كانوا يتعاملون بقرضة الذهب القيراط والحب ونحو ذلك فاستراحوا) .
١٢٧- لم أجد في البداية والنهاية أي ذكر لضرب السلطان حسن الفلوس الجدد في عام ٧٥٦هـ ولكن ذلك مذكور في صبح الأعشى ٤٤٠/٣ - ٤٦٢ - حيث ضرب السلطان حسن الفلوس الجدد وزنة الواحد منها مثقال ، وكل فلس منها قيراط من الدرهم مطبوع بالسكة السلطانية وقد ذكرت ذلك في فصل النقود المملوكية - فكان كل ٢٤ فلساً منها بدرهم .
١٢٨- الفلوس العتق غير مطبوعة وهي نحاس مكسر أحمر وأصفر وكل زنة رطل بالمصري بدرهمين من النقرة (ثلاثاها فضة)

عليه السلام وقتله . فتح القدير للشوكانى ١٤٤/٤ .

والمدينة هي الحجر التي نزلها صالح عليه السلام وقد روى في إفسادهم في الأرض عدة روايات أعظمها شركهم وكفرهم بالله عز وجل وتكذيبهم صالحاً عليه السلام . وقد روى عن عطاء بن أبي رباح سعيد بن جبير ، كان فسادهم كسر الدراهم والدنانير .

زاد المسير في علم التفسير - ابن الجوزي ١٨١/٦ .

ونقل القرطبي رواية عطاء : أنهم كانوا يقرضون الدراهم والدنانير - الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٢١٥/١٣ . وقرض الدراهم والدنانير نوع من القش والخيانة لأنه تنقيص لوزن الدرهم والدينار بالأخذ من أطرافه شيئاً ثم يجمعون القراضة ويصهرونها سبيكة ذهب أو فضة . وقد سبق النهي عن كسر سكة المسلمين إلا من بأس للحفاظ على النقود سليمة من عبث العابثين .

١٣٨- ذكر ذلك السيوطي/الوسائل في مسامرة الأوائل/ - باب البيوع - ف ٢٩٤ .

١٣٩- عبدالله بن عامر بن كريز بن ربيعة الأموي أمير فاتح ولد بمكة ٤هـ/ وولي البصرة أيام عثمان ، رضي الله عنهما ، عام ٢٩هـ . فتح كثيراً من بلدان فارس وبلغ سرخس وفتح طوس وطخارستان ونيسابور وهراة وأمل وكابل ... شهد الجمل مع عائشة ، رضي الله عنها ، ولم يشهد صفين وولي البصرة لمعاوية ، رضي الله عنه ، ثلاث سنوات ثم صرفه عنها فأقام بالمدينة وتوفي بعرفات ودفن فيها ٥٩هـ - الأعلام للزركلي ٢٢٨/٤ .

المغشوشة في الفائدة الرابعة والخامسة من هذه الرسالة حيث ذكر كراهة الشافعي إمساك المغشوش كيلا يفر الورثة واستثنى النووي ما إذا كانت دراهم كلها مغشوشة فلا يكره إمساكها . وعاد هنا لإثارة هذه القضية ثانية وقد صح عن عمر ، رضي الله عنه ، قوله : من زافت دراهمه - أي صارت زيوفاً - فليخرج بها إلى البقيع فيشتري بها سحق الثياب (البالي) أو سمل الثياب بالمعنى نفسه .

وقال الإمام أحمد يشرح أثر عمر رضي الله عنه - معنى زافت أي (نفيت) - صارت نفاية وقد سئل - رحمه الله - عن رجل اجتمعت عنده زيوفاً يسبكه قيل : يبيعها بدينار ؟ قال : لا . قيل يبيعها بفلس ؟ قال أخاف أن يفر بها مسلماً فقد صرح بأنه إنما كرهها من أجل التغيرير - مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / الفقه - المجلد الأول ص ٤٨٥ .

ونفاية بيت المال مما يتجمع من بقايا الزيوفاً والدراهم (القسيات ضرب من الزيوفاً فيه فضة صلبة رديئة ليست بلينة قال أبو زيد :

لها صواهل في صم السلاح كما

صاح القسيات في أيدي الصياريف معجم الصحاح - تحقيق عطار ٢٤٦٢/٦ . وقد باع عبدالله بن مسعود ، رضي الله عنه ، تلك النفاية بدراهم دين وزنها فنهاه عمر ، رضي الله عنه ، وأمره باستخلاص الفضة على النار وبيعها مثلاً مثلاً كيلا تنفع في الربا .

١٣٧- الزهط التسعة من ثمود قوم صالح عليه السلام وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم أنهم الذين عقروا الناقة وحاولوا تبئيت صالح

فلما ظهرت الفلوس الجدد صار سعر العتق كل رطل منها بدرهم ونصف حتى عصر القلقشندي - انظر عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان تحقيق د . عبدالرزاق القرموط . ص ١٩٨ نشر دار الزهراء .

١٢٩- الأصل المطبوع فبيعت الحبة الواحدة بثلاث درهم والصحيح بيعت بثلاث دراهم من حساب ستين دينار وهو ما ذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء ص ٤٦٢ / دار الفكر وانظر - إنباء الغمر بأبناء العمر - لابن حجر - طبع دائرة المعارف العثمانية ١ / ٩٢ .

١٣٠- صحاح الجوهري / تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ج ٣ ص ٩٥٩ .

١٣١- الام الشافعي - مصورة طبعة بولاق بهامشها مختصر المزني ٨٦/٣ .

١٣٢- السنن الكبرى للبيهقي مع الجواهر النقي - توزيع دار الباز ٢٨٧/٥ .

١٣٣- أخرج ابن شعبة هذا الأثر الموقوف عن مجاهد وطاوس وحماد بن زيد انظر المصنف كتاب البيوع والأقضية / باب الفلس بالفلسين - رقم الحديث ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ في المجلد ٧ ص ١٢٠ وقال المحقق حديث حماد أخرجه عبدالرزاق ٣٧/٨ من طريق معمر ولم يذكر يدأ بيد .

١٣٤- المصنف لابن أبي شعبة ٢٦٧/٧ - باب ٤٨٠ - حديث رقم ٣١٢٦ - كتاب البيوع والأقضية .

١٣٥- محمد بن يحيى بن عبدالله - أبو بكر الصولي نديم الخلفاء العباسيين - الرازي والمكتفي والمقتدر وكتابه الأوراق ما زال أكثره مخطوطاً ، وفيات الأعيان ٥٠٨/١ - والأعلام ٤/٨ .

١٣٦- سبق مناقشة قضية التعامل بالنقود

المراجع

التفسير

- ١ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير الدمشقي .
- ٢ - تفسير الطبري - دار الفكر .
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي .
- ٤ - فتح القدير للشوكانى .

الحديث

- ١ - فتح الباري شرح البخاري .
- ٢ - الفتح الرباني في ترتيب أحاديث مسند الشيباني .
- ٣ - سنن البيهقي - مع الجوهري - دار

الباز بمكة المكرمة .

- ٤ - المصنف لابن أبي شعبة . تحقيق عبدالخالق الأقفاني ط الدار السلفية - بومباي ١٩٧٩م .
- ٥ - نيل الأوطار للشوكانى .

اللغة

- ١ - صحاح الجوهري - بتحقيق - أحمد عبدالغفور عطار .
- ٢ - المعجم الوسيط - ط . مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

كتب الفقه الإسلامي ومذاهبه

- ١ - الأحكام السلطانية - الفراء - ط١ مصطفى البابي الحلبي .
- ٢ - الأحكام السلطانية - الماوردي - ط دار الباز .
- ٣ - الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان - ابن الرفعة الدمشقي - تحقيق إسماعيل خاروف - ط جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
- ٤ - الأم - للشافعي - مصورة طبعة بولاق وبهامشها مختصر المزني .
- ٥ - حاشية قلوبوي وعميرة على المنهاج .
- ٦ - الخراج .
- ٧ - الخراج والنظم المالية - لمحمد ضياء الدين الرئيس .
- ٨ - [رد المحتار شرح الدرالمختار] - المعروف بحاشية ابن عابدين .
- ٩ - روضة الطالبين وعمدة المفتين - للنووي - ط المكتب الإسلامي .
- ١٠ - الروض المربع بشرح زاد المستقنع .
- ١١ - زاد المحتاج بشرح المنهاج - للكوهجي - تحقيق عبدالله الأنصاري .
- ١٢ - فتح العزيز شرح الوجيز - للغزالي - بحاشية المجموع شرح المذهب .
- ١٣ - المحلى - ابن حزم الأندلسي - ط - دار الأفاق الجديدة .
- ١٤ - المجموع شرح المذهب للنووي - المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- ١٥ - موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته - د . وهبة الزحيلي .

التاريخ والسير والتراجم

- ١ - الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين .
- ٢ - إنباء الغمر بأبناء العمر - أحمد بن حجر العسقلاني / ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .

- ٣ - الأوائل - أبو هلال العسكري - تحقيق د . وليد قصاب وزميله - دار العلوم بالرياض .
- ٤ - البداية والنهاية - أبو الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي .
- ٥ - البندقية جمهورية أرستقراطية - شارل ديل - ترجمة د . أحمد عزت عبدالكريم مطبعة مصر ١٩٤٨م .
- ٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور - ابن إياس (محمد بن أحمد) - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م .
- ٧ - تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي .
- ٨ - تاريخ الخلفاء - السيوطي .
- ٩ - تاريخ أوروبا في العصور الوسطى - فيشر - ترجمة د . محمد مصطفى زيادة - الباز العريني - ط ٣ مصر ١٩٥٧ .
- ١٠ - تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية للخزاعي التلمساني - طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٤٠١هـ .
- ١١ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - للسيوطي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ط السعادة ١٩٦٧م .
- ١٢ - حوادث الدهور - أبو المحاسن ابن تغرى بردى .
- ١٣ - الخطط التوفيقية .
- ١٤ - خطط المقرئزي .
- ١٥ - السلوك في معرفة بول الملوك - تقي الدين أحمد بنعلي المقرئزي - تحقيق د . سعيد عبدالفتاح عاشور . دارالكتب المصرية ١٩٧٣م .
- ١٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي .
- ١٧ - سير أعلام النبلاء .
- ١٨ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا - للقلقشندي .
- ١٩ - الضوء اللامع .

- ٢٠ - طبقات الشافعية - للسبكي .
- ٢١ - طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - د . نعيم كمال فهمي - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٦ .
- ٢٢ - العبر في خبر من غير .
- ٢٣ - العصر المالكي في مصر والشام د . سعيد عاشور - ط - ١٩٧٦م .
- ٢٤ - عقد الجمان - للبدر العيني - تحقيق د . عبدالرزاق قرموط .
- ٢٥ - فتوح البلدان للبلاذري - تحقيق د . صلاح الدين المنجد .
- ٢٦ - قوات الوفيات .
- ٢٧ - قوانين النواوين .
- ٢٨ - الكواكب السائرة .
- ٢٩ - مقدمة ابن خلدون - ط دار العودة - بيروت .
- ٣٠ - معجم البلدان - ياقوت الحموي .
- ٣١ - المفصل في تاريخ العرب والإسلام - د . جواد علي .
- ٣٢ - النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة - ابن تغرى بردى .
- ٣٣ - النقود العربية - ماضيها وحاضرها - د . عبدالرحمن فهمي محمد - مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- ٣٤ - النقود العربية وعلم النميات - أنستاس ماري الكرمللي .
- ٣٥ - نزهة النفوس والأبدان في تاريخ أهل الزمان .
- ٣٦ - الوسائل في مسامرة الأوائل .
- ٣٧ - وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية - ترجمة زهير الشايب - ط القاهرة - ١٩٧٦م .
- ٣٨ - وفيات الأعيان .
- ٣٩ - الوحدات النقدية المملوكية - د . سامح عبدالرحمن فهمي محمد - ط مكتبة تهامة السعودية .

- كتب أخرى -

- ١ - دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها - أحمد الخازندار - محمد إبراهيم الشيباني - مكتبة ابن تيمية ١٤٠٣هـ .